



عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

التقاضي عن بعد

جوانة نجيب "محمد موسى" أبو رجب التميمي

رسالة ماجستير

القدس-فلسطين

1445هـ - 2023 م

التقاضي عن بعد

إعداد:

جوانة نجيب "محمد موسى" أبو رجب التميمي

بكالوريوس قانون خاص من قسم الحقوق والعلوم السياسية جامعة القدس ابو ديس

المشرف: د. عبد الناصر شريف

قدمت الرسالة للحصول على درجة الماجستير في القانون الخاص من كلية الدراسات العليا قسم القانون في جامعة القدس - أبو ديس

1445هـ - 2023م



جامعة القدس أوديس
الدراسات العليا

إجازة الرسالة

التقاضي عن بعد

اسم الطالبة: جوانة نجيب "محمد موسى" أبو رجب التميمي

الرقم الجامعي: 21811736

المشرف: د. عبد الناصر الشريف

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2023/1/15، من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتوقيعاتهم:

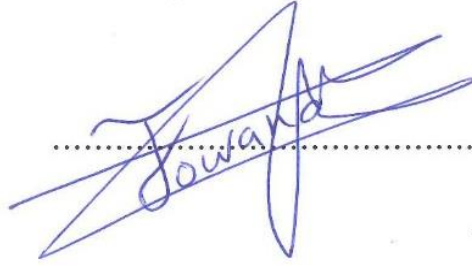
- | | |
|----------------|--|
| التوقيع: | 1- رئيس لجنة المناقشة: عبد الناصر الشريف |
| التوقيع: | 2- ممتحنًا داخليًا: ياسر زبيدات |
| التوقيع: | 3- ممتحنًا خارجيًا: احمد السويطي |

القدس - فلسطين

1444هـ: 2023م

إقرار

أقر أنا معد الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وإن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معد آخر.

.....


اسم الطالبة: جوانة نجيب "محمد موسى" أحمد أبو رجب تميمي.

التاريخ: 2023 /1/15 م.

إهداء

أقدم هذا الجهد المتواضع

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار... إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني

العطاء دون انتظار... والدي الغالي

إلى ملاكبي في هذه الحياة... إلى معنى الحب... إلى من كان دعائها سر

نجاحي... وحنانها بلسم جراحي أمي الحبيبة

إلى ملهمي وسر نجاحي رفيق دربي زوجي الغالي

إلى مهجة قلبي وفرحتي وقرّة عيني ابنائي الغاليين جود وسيف

إلى شعب فلسطين المرابط على هذه الأرض المقدسة

إلى من ارتقوا شهداء في العلاف في سبيل تحرير الأرض والانسان

بدأنا بأكثر من بروقاسينا أكثر من هم وعانينا الكثير من الصعوبات وها نحن اليوم هنا الحمد لله

نطوي سهر الليالي وتعب الأيام وخلاصة مشوارنا بين دفتي هذا العمل المتواضع

الشكر والتقدير

قال تعالى: "لئن شكرتم لأزيدنكم".

الحمد لله الذي بشكره تدوم النعم، فلك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك.

وبعد الشكر على نعيمه، أتقدم بجزيل الشكر إلى جميع أساتذتي الكرام، وكل من علمني حرفاً حتى وصلت إلى ما

أنا عليه اليوم، وأخص بالشكر والعرفان جميع اساتذتي الفضلاء العاملين في جامعة القدس، خاصة مشرفي

الفاضل الدكتور عبد الناصر الشريف، لتكرمه وتفضله بالإشراف على رسالتي والذي لم يبخل علي بفيض علمه

وكريم نصحه وعطائه المعرفي فعجزت عن سطر شكر يليق بمقامه.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الذين سهلوا لي مهمة البحث عن الكتب اللازمة لهذا الموضوع فجزاهم الله خيراً

وأتوجه بالشكر أيضاً إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة، داعياً الله عز وجل أن يأخذ بأيديهم وأن يوفقهم

وأن يجزيهم خير الجزاء إنه لسميع مجيب

التقاضي عن بعد

إعداد جمانة نجيب "محمد موسى" أبو رجب التميمي

إشراف : د. عبد الناصر شريف

ملخص

التقاضي عن بعد، الذي يعني الكترونية القضاء، هو آلية جديدة لتطبيق نظام قضائي يتم بموجبه تطبيق كافة إجراءات التقاضي عن طريق المحكمة الالكترونية، بوسائل تقنية، لغرض سرعة الفصل في الدعاوى وتسهيل إجراءاتها وتنفيذ الأحكام الكترونياً. فتبين هذه الدراسة مراحل التقاضي التقليدية وفق خطوات الكترونية أي عن بعد بتوظيف القواعد العامة لقانون أصول المحاكمات المدنية دون استبعاد أي منها، بل تطويعها للعمل بموجب هذا النظام. مع الإشارة إلى النقاط التي تستوجب تدخل المشرع لتعديل البعض منها كما اشرنا في الدراسة. وقد حاولت الدراسة، معالجة معوقات وصعوبات تطبيق هذا النظام وفق أسلوب تداول الدعوى عن بعد، فقد أبرزت ملامح وإجراءات الدعوى الإلكترونية عبر المحاكم الالكترونية، والتي تبدأ بقيام المدعي بعرض دعواه عن طريق الموقع الإلكتروني للمحكمة، مروراً بتبادل اللوائح والطلبات وإجراءات التبليغ، وتقديم الأدلة، وإدارة الجلسات، وانتهاءً بصدور الحكم عن بعد وتنفيذه. فقد سعينا للتمييز بين ما يمكن التخلي عنه في الإجراءات العادية، إلى ما يمكن ان يتم إلكترونياً، فنحن نسعى نحو التكامل بالنظامين لا للتفاضل بينهما.

كما استهدفت الباحثة بيان آثار المعلوماتية في تطوير التقاضي، ببيان الآثار الإيجابية والسلبية المترتبة على الأخذ به، وبيان أثره على مبادئ وضمانات التقاضي، وقد توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها: أن التقاضي عن بعد يجب اعتباره تدبير استثنائي بجانب نظام التقاضي التقليدي لا بديل عنه، فهو لا

يشكل خرقاً للمبادئ الدستورية المتعارف عليها، فالعمليات التقنية يمكن أن تجلب مساهمات قيمة ولكنها لا تستطيع إعداد قرارات بحكمة وخبرة القضاة. حيث يوجد تجارب بالفعل للتقاضي الإلكتروني في العديد من بلدان العالم، فغياب التدخل البشري كاملاً في القضية ينتج عنه عدالة بلا إنسانية. فنحن بحاجة لحلول قانونية جديدة ولقانون إجرائي أكثر تمثيلاً مع الواقع المعاصر ويتطور معه. لذا فإننا لا نؤيد التمسك بالشكلية المفرطة أو بالإجراءات التقليدية، فالجمود عكس التطور. إلا أن هذا التطور لا يعني إهدار المصالح الأساسية التي لا تتغير بتغير الوقت كمبادئ وضمانات التقاضي العادل، فحقوق وحرريات الأفراد تبقى دائماً هي الأولى بالرعاية.

Remote litigation

Prepared by Joanna Najib “Muhammad Musa” Abu Rajab Al-Tamimi

Supervision: Dr. Abdel Nasser Sharif

The Abstract

Remote litigation, which means electronic litigation, is a new mechanism for the application of a judicial system whereby all litigation proceedings are conducted through an electronic court, by technical means, for the purpose of expediting the adjudication of cases, facilitating their proceedings and executing judgements electronically. This study shows the traditional stages of litigation through electronic steps, i.e. remotely using the general rules of the Code of Civil Procedure, without excluding any of them, but adapting them to the system. Reference is made to the points that require lawmakers to intervene in some of them, as indicated in the study. The study attempted to address the constraints and difficulties of implementing this system using the teleconference method. It highlighted the features and procedures of an electronic case through the electronic courts, beginning with the applicant presenting his case through the court's website, through the exchange of regulations, requests and notification procedures, presentation of evidence, conduct of hearings, and leading to the remote ruling and its implementation. We have sought to distinguish between what can be discarded in ordinary procedures, and what can be done electronically, we are seeking complementarity, not differentiation.

She also sought to show the informational implications of litigation by stating its positive and negative effects and its impact on the principles and guarantees of litigation. She concluded a series of findings and recommendations, the most important of which was that, in addition to the traditional litigation system, tele-litigation must be considered an exceptional measure that is irreproachable, since it does not violate recognized constitutional principles. Technical processes can bring valuable

contributions but cannot prepare decisions with the wisdom and expertise of judges. As there are already online judge trials in many countries of the world, the absence of complete human involvement in the case results in inhumane justice. We need new legal solutions and procedural law that is more in keeping with contemporary realities and evolving with it. We are not in favour of excessive formalism or traditional procedures; inertia is the reverse of development. However, this development does not mean that fundamental interests that do not change over time, such as the principles and guarantees of fair litigation, are lost.

مقدمة:

ان تطور الحياة أنتج صيغا جديدة في مختلف المجالات. والقضاء كغيره يجب أن يتفاعل بإيجابية مع هذا التطور. لذا فقد تم استحداث ما يسمى بنظام التقاضي أو المحاكمة عن بعد وهذا المصطلح حديث النشأة وقد تم تداوله تحت مسمى التقاضي الالكتروني، وهو يعني استخدام الوسائل التقنية في التقاضي، بتطويع القواعد العامة للتقاضي من خلال إتباع اجراءات حديثة¹.

والتشريع الفلسطيني لم يحقق تقدماً ملحوظاً كغيره من التشريعات المقارنة في هذا المجال، فقد خلت تشريعاته من نصوص تنظم موضوع التقاضي عن بعد بشكل خاص، وان كان هناك تنظيم لموضوع اجراءات المعاملات الالكترونية كحجة للإثبات؛ دون تنظيم لإجراءات الاثبات والتقاضي بشكل خاص ومفصل. كما جاء القرار بقانون الفلسطيني رقم (15) لسنة 2017 بشأن المعاملات الالكترونية ينظم المعاملات الالكترونية بشكل عام، فقد نص على أن تطبق على المعاملات الالكترونية والدليل الالكتروني الأحكام الخاصة بوسائل الاثبات العادية ولم يراع الطبيعة الخاصة لهذا النوع من الدعاوي، الأمر الذي يؤثر سلباً على حقوق المتقاضين بصورة خاصة وطبيعة العملية القضائية بصورة عامة.

لذلك لابد للمشرع الفلسطيني أن يواكب التشريعات الحديثة، ويأخذ بكل ما له أن يحسن من منظومة العملية القضائية، لذا سوف نقوم ببيان الاتفاقات الدولية التي قامت بتوظيف التقنيات الحديثة في مرفق العدالة². الأمر الذي يستدعي دراسة تجارب الدول التي اخذت بهذا النظام للتعرف على مزاياه وعيوبه والمتطلبات اللازمة لتطبيقه للمساهمة في تطوير التشريعات الفلسطينية، ولنبين الفروقات التي يمكنها أن تحصل في النظام القضائي عندما

¹ هادي الكعبي الكراوي، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد 1، 2016، ص 280.

² محمد الترساوي، تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الالكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2013، ص 69.

يتم الاخذ بنظام التقاضي عن بعد، والاستعانة بوسائل الاتصال لتتواكب مع النظام القضائي³. ففي هذه الدراسة سوف نتناول نظام التقاضي عن بعد، باعتباره نظام قضائي معلوماتي جديد مبني على قواعد وتشريعات معتمدة على الوسائل الحديثة، وهذا ما يميز الدراسة باعتبارها قضية شاملة للمرفق القضائي، وليس فقط مجرد تحسين في بعض الإجراءات القضائية داخل المحاكم وإنما لتبيان ادوار التقاضي كما في حالتها التقليدية وفق صورتها الالكترونية، أي بتوظيف القواعد العامة دون استبعاد أي منها، للعمل بموجب هذا النظام.

أهمية الدراسة:

الحاجة ماسة لوجود بحث يدرس امكانية توظيف الوسائل الحديثة من النواحي القضائية، ويفصّل مسائلها تفصيلاً شاملاً للمرفق القضائي كمنظومة كاملة وليس مجرد تحسين في بعض الاجراءات القضائية، ببيان مراحل التقاضي كما في حالتها التقليدية وفق خطوات الكترونية، فنظراً لحدائثة الموضوع ولكون تطبيقاته في البلاد العربية تطبيقات خجولة ومتواضعة، فكان لا بد من أن تطرح بحوث تساهم في تطوير عملية ادخال الوسائل الحديثة في مجال القضاء، بالإضافة إلى الرغبة في دراسة وبحث الجوانب القضائية المختلفة في التقاضي عن بعد، لإيجاد القواعد والأطر المنهجية الملائمة، بهدف القضاء على المماثلة في اجراءات التقاضي لتحقيق العدالة. فالعقل الحصيف والمنطق القويم يقتضي المسارعة في استغلال التطور التكنولوجي في المجال القضائي بصورة خاصة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة لبيان المسائل المستجدة في باب التقاضي عن بعد، وابرار الحلول والتحديات التي تعيق تطبيقه، مع بيان المسائل المتعلقة بكيفية التعامل مع اجراءات الدعوى عن بعد، لمساعدة واضعي الأنظمة في وضع قواعد تنظم التقاضي عن بعد، ومساعدة الأفراد والمتعاملين بهذه الوسائل على معرفة حقوقهم والتزاماتهم، وما

³حازم الشرعة، التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية، دار الثقافة، الأردن، 2010، ص 152.

يترتب على تطبيق هذا النظام من آثار خاصة على مبادئ وضمانات التقاضي. ومن ثم تهدف الدراسة لإعطاء نظرة تقييمية لواقع التقاضي عن بعد وليس فقط من خلال سرد النصوص، ومن هنا تتجسد أهميتها في كونها تتناول موضوعاً يرتبط بحريات الأفراد وحقوقهم.

اشكالية الدراسة

على الرغم من الدور الفعال للتقاضي الإلكتروني في تقريب العدالة للمواطن والسرعة في الحصول على المعلومات والوثائق وتبادلها إلا أنه لا يعقل أن يمس بحقوق المتقاضي أو ضماناته في التقاضي ما جعل هذا النقاش يثير إشكالية رئيسية وهي: كيفية تطبيق نظام التقاضي عن بعد بشكل يتواءم مع التشريعات والقواعد القانونية الفلسطينية التي تحكم مراحل وإجراءات التقاضي بشكل يراعي مبادئ التقاضي وحقوق المتقاضين؟

اسئلة الدراسة:

- ماهية التقاضي عن بعد وأهم خصائصه؟
- ما هي الأسس القانونية لنظام التقاضي عن بعد؟
- ما هي الوسائل التي يجب توافرها لتطبيق هذا النظام؟
- ما هي آلية إقامة الدعوى والسير فيها وفق هذا النظام؟
- ما هي آليات الطعن بالأحكام وطرق تنفيذها وفقاً لهذا النظام؟
- ما هو أثر تطبيق نظام التقاضي عن بعد خاصة على مبادئ وضمانات التقاضي؟

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: الدعاوى المدنية فقط مع الإشارة في بعض المواضع لدعاوى الجزائية كلما دعت لحاجة لذلك.

الحدود المكانية: القانون الفلسطيني.

منهجية الدراسة:

ستتبع الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال تحليل النصوص القانونية ذات الصلة، سواء القوانين المطبقة في فلسطين، أو القوانين العربية والاجنبية، في محاولة منا للاقتداء بها لتطوير التشريعات، مع التعرض لآراء الفقه وأحكام المحاكم ان وجدت.

الفصل الأول: التقاضي عن بعد

اتجهت الدول إلى دمج التقنيات الحديثة في نظام العدالة، فقد ظهر ما يشار إليه بالعدالة أو التقاضي عن بعد، أي ادخال التكنولوجيا الحديثة في المنازعات القضائية. ويرتبط هذا المفهوم ارتباطاً وثيقاً بمفهوم التقاضي الإلكتروني والمحكمة الإلكترونية باعتبار أن الوسائل الإلكترونية هم الوسيلة لإمكانية إجراء التقاضي عن بعد، فالتقاضي عن بعد يحتاج لوجود وسيط إلكتروني لإمكانية إجرائه، فاختلقت المسميات القانونية لهذا النوع من التقاضي فتارة تسمى التقاضي أو المحاكمة عن بعد، وتارة تسمى التقاضي الإلكتروني، غير أنها جميعها اتفقت على أنه استخدام وسائل الاتصال الحديثة في قطاع القضاء، ولغرض التعرف على المحاكمة أو التقاضي عن بعد لا بد من الإحاطة بمفهومه وأساسه القانوني، وأهم خصائصه ثم التعرض لوسائل ومتطلبات تطبيقه والصعوبات التي تكتنف تطبيقه، وهذا ما سوف يتم تناوله في هذا الفصل⁴.

المبحث الأول: ماهية التقاضي عن بعد

تطرق الفقه إلى إعطاء عدة تعريف لمصطلح التقاضي عن بعد، ولعل أهمها أنه عملية نقل مستندات التقاضي إلكترونياً، إلى المحكمة عبر البريد الإلكتروني، حيث يتم فحص هذه المستندات عبر الموظف المختص وإصدار قرار بشأنها بالقبول أو الرفض وإرسال اشعار إلى المتقاضي يفيد علماً بما تم بشأن هذه المستندات⁵.

كما عرفه د. أسعد فاضل منديل على أنه: "سلطة المحكمة القضائية المتخصصة للفصل إلكترونياً بالنزاع المعروف أمامها من خلال شبكة الانترنت وبالاعتماد على أنظمة الكترونية وآليات تقنية فائقة الحدثة بهدف سرعة الفصل بالخصومات والتسهيل على المتخاصمين.

كما عرفه جانب من الفقه على أنه "حوسبة الإجراءات القضائية بتحويل الإجراءات التقليدية من الشكل الورقي إلى الشكل الإلكتروني حيث تتم الحوسبة في الإجراءات فقط دون الموضوع.

⁴ حازم الشرعة، مرجع سابق، ص 57.

⁵ خالد إبراهيم، التقاضي الإلكتروني، الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2008، ص 60.

وقد أورد الفقه القانوني تعريفاً آخر فقد عرفه على أنه: سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الاجراءات القضائية بوسائل الكترونية مستحدثة ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الاطراف والوسائل تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية (الانترنت) وبرامج الملفات الحاسوبية الالكترونية بنظر الدعاوى والفصل بها وتنفيذ الاحكام بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوى والتسهيل على المتقاضين⁶.

مما سبق نجد ان التعريف الأول غير موفق فهو غير شامل لإجراءات التقاضي أو المحاكمة الأخرى، فهو قاصر على تحويل بيانات التقاضي إلى المحكمة المختصة فقط. كما ان الفقه قد أسهب في تعريف التقاضي عن بعد، كما يتضح لنا أن فكرة التقاضي عن بعد تقوم على ربط المحاكم القضائية، كلها ضمن دائرة الكترونية واحدة، وهذا يستلزم حوسبة عمل كل محكمة وربطهما. فهذا النظام لا يمكن ان يبصر النور ما لم يتدخل المشرع الفلسطيني، بنصوص قانونية ملزمة، تمنح القضاة سلطة النظر بالدعاوى واصدار الأحكام القضائية، بناء على اجراءات تقاضي الالكترونية لأن التقاضي عن بعد يحتاج لنظام جديد وتجهيز البنى التحتية، حتى تمكن القضاة من القيام بأعمالهم القضائية⁷.

وتجد الباحثة أن التعريف الانسب أنه: نظام معلوماتي خاص بالمجال القضائي يتم بموجبه مباشرة الدعوى القضائية وتطبيق إجراءات التقاضي كافة من اقامة وتسجيل الدعوى ومباشرتها إلى غاية الفصل فيها بشكل نهائي باستخدام الوسائل الالكترونية.

⁶ حازم الشرعة، مرجع سابق، ص 57.

⁷ عين المرجع، ص 58.

المطلب الأول: الأسس القانونية للتقاضي عن بعد وأهم خصائصه

قبل الحديث عن خصائص هذا النظام وأسسه، فإن من الجدير بالذكر أن المشرع الفلسطيني لم ينظم في نصوصه أحكاماً خاصة تنظم التقاضي عن بعد، بل اقتصر على تنظيم الجزء المتعلق بالمعاملات بين الأفراد فيما بينهم أو فيما بينهم وبين الدوائر الحكومية، والتي تستخدم فيها الوسائل الإلكترونية لتنفيذها، وهو ما يتجلى في القرار بقانون الخاص بالمعاملات الإلكترونية رقم (15) لسنة (2017)، والذي أشار في المادة (1) منه إلى مفهوم المعاملات الإلكترونية بأنها "المعاملات التي تنفذ بوسائل إلكترونية". وتتم المعاملات بموجب نظام المعلومات الإلكترونية، وقانون المعاملات الإلكترونية الفلسطيني توسع في مدلولات التعاملات الإلكترونية بحيث تشمل التعاملات بين الأفراد بصورة تكتمل معها مفاهيم الحكومة الإلكترونية كافة⁸.

وفي هذا المطلب سوف نتناول أهم الأسس القانونية لنظام التقاضي عن بعد في (الفرع الأول)، وأهم الخصائص التي تميز هذا النظام في (الفرع الثاني)، على النحو التالي:

الفرع الأول: الأسس القانونية للتقاضي عن بعد

يعتبر القانون أهم أساس لإنشاء نظام التقاضي عن بعد ويتجسد ذلك من خلال تبني السلطة التشريعية مجموعة من القوانين التي تنظم هذه التقنية⁹، من حيث ضبط المصطلحات التقنية والقانونية والتقنية المرتبطة بها وبيان كيفية تطبيقها وإبراز إجراءاتها¹⁰، مراعية في ذلك ملائمة هذه القوانين والإجراءات للتقدم والبيئة الرقمية لهذا النظام، وهذا لن يتحقق إلا باستبعاد القواعد القانونية التقليدية واستحداث نصوص جديدة مع تعديل البعض الآخر

⁸ المادة (1) و(2) القرار بقانون بشأن المعاملات الإلكترونية رقم 15 لسنة 2017 المنشور في العدد 3 من الوقائع

الفلسطينية بتاريخ 3 ديسمبر 2017.

⁹ نصيف الكرعوي، هادي حسث عبد علي، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته، مجلة المحقق الحلي للدراسات القانونية والسياسية، جامعة بابل، العراق، المجلد 8، العدد 1، 2016، ص 33.

¹⁰ وهيبه رابح، خصوصية إجراءات التقاضي إلكترونياً، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة الوادي، المجلد 1، العدد 2، 2017، ص 99.

منها. وإن فكرة التقاضي عن بعد، تجد أساسها القانوني في التشريع الدولي من خلال الاتفاقيات والمؤتمرات والمعاهدات الدولية، ومن أهمها:

أ- القانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية:

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار رقم (162/51) القانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية، فقد نصت ديباجته على أن اعتماد اللجنة لهذا القانون سيسهم في تعزيز استخدام الدول الأعضاء للأدوات التكنولوجية الحديثة في تشريعاتها، وقد أوصت بتدوين مثل تلك القواعد في تشريعاتها إذا لم تكن متوفرة.¹¹

ب- القانون النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية:

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار رقم (80/56) القانون النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية، فقد نصت ديباجته على التوصية بضرورة أن تأخذ الدول الأطراف موقفاً منتجاً للقانون النموذجي بشأن التوقيعات والتجارة الإلكترونية عند سن تشريعاتها أو تعديلها، ودمج هذه القوانين على البدائل التقليدية.¹²

ج- نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية:

سمحت المحكمة الجنائية الدولية في المادة 68 من نظام روما الأساسي للمحاكم أن تقوم بإجراء الجلسات أو تقديم الأدلة بالوسائل الإلكترونية حماية للضحايا والمشتبه بهم أو الشهود.¹³

د- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية:

تعد اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة أهم قانون دولي ينظم مسألة التقاضي عن بعد (التقاضي الإلكتروني)، حيث تطرقت في فحواها لفكرة، "الجلسات الإلكترونية" وذلك من خلال البند 18 من المادة 18 منها، حيث جاء فيها أنه وبناء على طلب الدولة الطرف يمكن عقد الجلسات عن طريق الفيديو في حالة عدم تمكن الشخص المعني

¹¹ القانون النموذجي رقم (162/51) الصادر من الامم المتحدة بشأن التجارة الإلكترونية، الصادر في 1996/12/16.

¹² القانون النموذجي رقم (80/56) الصادر من الامم المتحدة بشأن التوقيع الإلكتروني، الصادر في 2001/12/12م.

¹³ فاروق الاعرجي، المحكمة الجنائية الدولية نشأتها وطبيعتها ونظامها الأساسي، دار الخلود للصحافة، لبنان، 2012، ص 25.

من المثل أمام القضاء، ويكون هذا حسب اتفاق الدول الأطراف فيما بينها بخصوص جواز إمكانية تطبيق هذه المسألة¹⁴.

الفرع الثاني: خصائص التقاضي عن بعد

يتفق التقاضي الإلكتروني مع التقاضي التقليدي في الموضوع، وكذلك في أطراف الدعوى فكلاهما يهدف إلى تمكين الشخص من رفع دعواه أمام المحكمة المختصة قضائياً، التي تنظر في النزاع وتصدر حكماً بشأنه ولكنهما يختلفان في طريقة التنفيذ، ففي إطار التقاضي الإلكتروني يتم التنفيذ عن طريق الوسيط الإلكتروني. الأمر الذي يجعله يتميز بالعديد من الخصائص، على النحو الآتي:

- 1- الانتقال من النظام التقليدي القائم على المستندات الورقية إلى النظام الإلكتروني، أي ما يسمى بالتسليم المعنوي، لذلك نرى بأن الأجهزة الإلكترونية (كالفاكس أو الانترنت) لها دوراً في تطبيق هذا النظام، سواء من ناحية الحفظ والتخزين أو التجميع أو الاعلانات أو مبادلة الدفع والمستندات بين الأطراف أو من يقوم مقامهم¹⁵.
- 2- وجود وسيط الكتروني: لا يختلف نظام التقاضي عن بعد عن التقاضي التقليدي إلا في آلية ووسيلة تنفيذه فالموضوع أو الأطراف سواء في كلا النظامين، ويعد الكمبيوتر الذي يتم من خلاله التعبير عن إرادة الأطراف الوسيط الإلكتروني بين أطراف التقاضي. فمن خلاله يمكن سماع الشهود وتبادل الدفع والطلبات بين الأطراف كما يمكن أن يحل في الجوانب المتعلقة بالأمور المالية كالضرائب والوصايا والنفقات والإرث والجمارك¹⁶. وهنا تنشر مسؤولية المسؤول عن تقديم خدمات الشبكة عن أي تحريف أو تأخير أو عدم وصول الرسالة أو في حال انتهاك سرية الملفات الخاصة بالدعوى¹⁷.

¹⁴ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يوم 15 نوفمبر 2000م.

¹⁵ رباب عامر، مرجع سابق، ص 405.

¹⁶ ليلي عصماني، نظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، مجلة الفكر، العدد 13، 2017، ص 218.

¹⁷ ليلي عصماني، المرجع سابق، ص 405.

3- الانتقال من نظام الاثبات التقليدي لنظام الإثبات الإلكتروني: لا يقتصر استخدام الوسائل الإلكترونية على إرسال واستقبال المستندات والاطلاع عليها وسداد الرسوم القضائية، وإنما تستخدم هذه الوسائل في إثبات الإجراءات أمام القضاء الإلكتروني¹⁸، ونتيجة التطورات التكنولوجية ظهرت أدلة جديدة حيث اعتمد التصديق والتوقيع والكتابة الإلكترونية في مجال التقاضي عن بعد، والذي سمح بمعرفة هوية الموقع مما يضفي حجية على هذا المستند¹⁹. ويتم اثبات التقاضي عن بعد بواسطة التوقيع والمستند الإلكتروني، فهو المرجع للوقوف على حقوق وواجبات الأطراف.²⁰

وعليه تجد الباحثة انه من الضروري وتماشياً مع هذا النمط الإلكتروني الاعتراف بصحة الإجراءات التي يتم مباشرتها بشكل إلكتروني، كذلك؛ ينبغي العمل على توضيح شروط صحتها وبطلانها قانوناً.

4- دفع رسوم ومصاريف الدعوى باستخدام الوسائل الإلكترونية: طرق الايداع والسحب تطورت، فهناك العديد من الوسائل الإلكترونية للدفع حلت محل النقود العادية كبطاقات الاعتماد.

¹⁸ أحمد هندي، التقاضي الإلكتروني- استعمال الوسائل الإلكترونية في التقاضي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2014 م، ص 28.

¹⁹ طه عيساني، التوقيع الإلكتروني كآلية لحماية المعاملات الإلكترونية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، المجلد 6، العدد 1، 2019، ص 5.

²⁰ ترجمان نسيم، آلية التقاضي الإلكتروني في البيئة الرقمية، مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحيى فارس، الجزائر، عدد 2، مجلد 5، 2019، ص 126.

المطلب الثاني: صعوبات التقاضي عن بعد:

من الطبيعي مواجهة صعوبات عند تنفيذ إجراءات التقاضي عن بعد. كون أن أجهزة الحاسوب لا تفكر كالإنسان بل تنفذ فقط ما يمليه عليها صانعها من تعليمات مخزنة في ذاكرة البرنامج، فمستوى أدائها يتوقف على مدى كفاءة البرنامج والإنسان معاً، لذا ينبغي توافر الأمان التكنولوجي والقانوني باعتبار الأجهزة الإلكترونية معاونة للقضاء في تخطي الصعوبات والأشكال الخاصة بالقضايا المدنية والجنائية.

وتنقسم تلك الصعوبات إلى قسمين، صعوبات تقنية (الفرع الأول)، وصعوبات قانونية وإدارية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الصعوبات التقنية

يواجه التقاضي عن بعد مجموعة من الصعوبات التقنية، وهي على النحو التالي:

1- ضعف انتشار الانترنت في المناطق النائية، فلا يتمكن البعض من رفع الدعوى إلكترونياً²¹.

2- نتيجة انتقال المعلومات بطريقة إلكترونية فإنها حتما تتعرض للاعتداء ولمحاولات الاختراق من طرف المجرمين، إما لتحقيق أهداف معينة أو للتطفل والتخريب، ومن صور التعدي على نظام المحكمة الإلكترونية، التزوير المعلوماتي للمستندات والبيانات، للحصول على معلومات سرية تخص المتقاضين ونشرها والتلاعب بها مع إمكانية ابتزاز أصحابها²².

3- نشر الفيروسات من أجل تدمير وتخريب محتويات وبرامج الحاسوب التي تحوي ملفات العديد من القضايا وغيرها من الجرائم المعلوماتية.

وترى الباحثة أنه ومن أجل تفادي هذه الخروقات والعقبات يجب على سلطات كل دولة تريد تبين نظام التقاضي الإلكتروني أولاً أن تجهز البنى التحتية خاصة في مجال الاتصالات، وإتاحتها للجميع بالقدرة نفسها، إلى جانب

²¹ محمد صابر احمد، " دور الحاسب الآلي في تيسير إجراءات التقاضي " ، رسالة دكتوراه ،كلية الحقوق ،جامعة طنطا، 2012، ص3.

²² نصيف الكرعوي، التقاضي عن بعد، مرجع سابق، ص97.

هذا لا بد من اتخاذ تدابير وإجراءات تعطل عملية التعدي على البيانات والمعلومات بما يضمن سرّيتها وأمنها، بالاعتماد على تقنيات التشفير الإلكتروني للمعلومات والمواقع الإلكترونية.

4- الأمية في مجال استخدام الوسائل الإلكترونية وضعف البنية التحتية لقطاع الاتصالات الإلكترونية في الدول النامية، مع شعور هذه الدولة بأن المعاملات الإلكترونية خطر يواجه اقتصادياتها²³.

الفرع الثاني: الصعوبات القانونية والإدارية:

بداية إن الدعاوى الجنائية تقبل التكنولوجيات الجديدة بشكل أسهل من الدعاوى المدنية. فالإجراءات المدنية أكثر تنوعاً بكثير من الإجراءات الجنائية. فالولايات القضائية، وطرق التمثيل وعوامل أخرى تشير إلى اختلافات في سير المحاكمة. بالإضافة إلى تعدد الأشخاص المشاركين في الإجراءات في الدعاوى المدنية، وذلك بعكس المحاكمة الجنائية حيث يمثل أصحاب المصلحة المدعي العام. والصعوبات الإجرائية في الحكم القضائي - خصوصاً مسائل الأغلبية وحجية الأمر المقضي والظعن في الحكم والحجز على أموال المدين²⁴.

أما الصعوبات القانونية والإدارية التي تواجه تطبيق نظام التقاضي عن بعد في فلسطين فهي سواء في الدعاوى المدنية أو الجنائية، تتمثل في:

1- عدم وجود تشريعات كافية من قوانين وطنية ومعاهدات تنظم أحكام التقاضي عن بعد، وآلية تطبيق إجراءاته، والأحكام التي يصدرها، وكيفية تنفيذها، في ظل غياب النصوص من خلال وضع تنظيم قانوني لها لمعالجتها. فما مدى إمكانية التأكد من صفة المتقاضين، ومدى صحة المستندات الإلكترونية. وكذا مسألة تكييف النصوص القانونية خاصة الإجرائية، خاصة فيما يتعلق، بالإثبات والتوقيع الإلكتروني، فلا مجال للمطالبة القضائية بحق غير قابل للإثبات، وقد عمل المشرع الفلسطيني على تطوير هذا الإثبات، وقد تحقق ذلك بصدر القرار بقانون

²³ طارق بن عبد الله بن صالح العمر، أحكام التقاضي الإلكتروني، أطروحة دكتوراه في الفقه المقارن، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ص 5.

²⁴ أمل عوض، تحديات العدالة الرقمية أمام المحاكم المدنية، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 5، العدد 2، 2020، ص 62.

رقم 15 لسنة 2017 بشأن المعاملات الالكترونية، والمتعلق بالتوقيع والتصديق الالكتروني،²⁵ والذي ساوى بموجبه المشرع الفلسطيني بين التوقيع التقليدي والتوقيع الالكتروني من حيث القوة الثبوتية. إلا أن الباحثة ترى أن هذا القانون يؤخذ عليه بعض المآخذ أهمها ان المشرع الفلسطيني لم يحدد مجال تطبيقه، فلم يبين المعاملات التي يقبل فيها التوقيع ويسري عليها القانون، والمعاملات المستثناة منه، على خلاف المشرع الأردني الذي استثنى مسائل الأحوال الشخصية والمعاملات التي يشترط القانون تحريرها في الشكل الرسمي، إضافة لعدم كفاية النصوص المتعلقة بردع الجرائم الخاصة بالتوقيع الالكتروني.

كذلك فيما يتعلق بالتعاقد، والدفع الإلكترونيين، فالروابط العقدية، التي تجرد إبرامها من الدعامة الورقية، ودخل حيز الدعامة الالكترونية، دفع المشرع الفلسطيني لإصدار قانون المبادلات والتجارة الالكترونية الفلسطيني وقانون المعاملات الالكترونية، والذي وضع فيهما المشرع أحكاماً تعنى بتنظيم المعاملات التجارية الالكترونية من بينها العقد الالكتروني، وهو ما يفترض أنه يؤدي لتكريس مزيد من الأمن القانوني لكلا الطرفين، ومساعدة القضاء في الإثبات، غير أن ما يلاحظ على هذا القانون هو إغفاله لعدة جوانب في التجارة الالكترونية لاسيما فيما يتعلق بفرض الحماية الكافية لطريقة الدفع الالكترونية.

2- عدم فعالية قضاء بعض الدول في تفسير القواعد القانونية التقليدية لمواكبة التطورات.

3- ان رفع الدعوى عن بعد يتطلب ميزانيات ضخمة لإنشاء البنى التحتية بكافة مستلزماتها من أجهزة ومعدات وشبكات، بالإضافة الى ذلك تدريب الكوادر البشرية من خلال عملية تأهيل موظفي المحكمة.

²⁵ المادة (9) من القرار بقانون بشأن المعاملات الالكترونية رقم 15 لسنة 2017 المنشور في العدد 3 من الوقائع الفلسطينية

بتاريخ 3 ديسمبر 2017.

4- صعوبات تتعلق بالمساس بضمانات ومبادئ التقاضي، فما مدى استجابة نظام التقاضي عن بعد لهذه الضمانات والمبادئ، وهو ما سيتم بحثه في الفصل الثاني من هذه الدراسة²⁶.

ولكل ما سبق ترى الباحثة أن مواجهة تلك الصعوبات يكون وتكثيف الجهود العلمية وباعتراف جميع دول العالم بالتقنيات الحديثة والتعامل معها بمصادقية بعد توثيقها، من خلال تبني مجموعة آليات يمكن ان تصنع الأسس العلمية القانونية لتطبيقها تطبيقاً يتجاوز كل الصعوبات التي تعترض مسيرة تطور الاجراءات القضائية، وإعداد مشروع قانون موحد يتناول دور الاجهزة الالكترونية سواء من ناحية اجرائية أو موضوعية، فالحاجة ملحة لوضع تنظيم قانوني في ظل غياب النصوص من خلال استحداث نصوص جديدة تنظمها.

²⁶ سيد أحمد محمود، دور الحاسب الالكتروني امام القضاء المصري والكويتي (نحو الكترونية القضاء والقضاء الالكتروني)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012، ص 73.

المبحث الثاني: متطلبات ووسائل تطبيق التقاضي عن بعد

يحتاج تطبيق نظام التقاضي عن بعد إلى مجموعة من المتطلبات والوسائل، تؤهله لمواكبة تطورات العدالة، للمساهمة في نجاح هذا النظام وزيادة نجاعته وفاعليته، لذا سوف نتناول ماهية هذه المتطلبات والوسائل في هذا المبحث.

المطلب الأول: متطلبات التقاضي عن بعد

نتج عن التطور الهائل في جميع الأصعدة العديد من التطبيقات التي اثرت على وسائل التقاضي، فقد أصبحت التعاملات الإلكترونية وسيلة فرضت نفسها في مجال التقاضي الإلكتروني، وفكرة التقاضي عن بعد، تحتاج لمجموعة من المتطلبات والوسائل تؤهلها على التسريع في تطبيق إجراءات التقاضي إلكترونياً، ومن أهمها المتطلبات البشرية (الفرع الأول)، والمتطلبات تقنية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: المتطلبات البشرية للتقاضي عن بعد

يحتاج تطبيق نظام التقاضي عن بعد لاستقطاب كوادر ذات خبرة، إضافة إلى تدريب وتأهيل المتخصصين في ممارسة وتطبيق إجراءات التقاضي الإلكتروني، ويمارسون واجبات عديدة في العمل القضائي الإجرائي، أهمها: أ- تسجيل الدعاوى وإرسالها مع ما تتضمنه من أدلة إثبات، أو أي وثائق أخرى يمكن إرسالها بوساطة المساح الضوئي "Scanner"، والاحتفاظ بالأصل لغرض إرساله للمحكمة في حالة طلبها له. ب- تجهيز جدول مواعيد الجلسات، ومتابعة الدعاوى وعرض الجلسات ج- استيفاء الرسوم إلكترونياً بإحدى وسائل الدفع الإلكتروني د- الاتصال بأطراف الدعوى وتبليغه بالحضور في مواعيد انعقاد الجلسات بعد التأكد من صفة كل منهم سواء كانوا أطراف الدعوى، أو شهوداً، أو غيرهم قبل إدخالهم إلى موقع المحكمة الافتراضية أمام القاضي. وأما بشأن الكوادر البشرية اللازمة فهي:

1-قضاة متخصصون في مجال القضاء الإلكتروني: ويصطلح على تسميتهم بقضاة المعلومات، وهم مجموعة متخصصة من القضاة النظاميين، يباشرون المحاكمات من خلال موقع، كل منهم لدى المحكمة الالكترونية، والتي لها موقع الكتروني على الانترنت ضمن نظام قضائي يمكن أن نطلق عليه دائرة المعلوماتية القضائية، ويباشرون هؤلاء القضاة تطبيق إجراءات التقاضي الإلكتروني، وتدوينها في ملف الدعوى الالكترونية، وهي مكنة الوصول إلى إثبات الحق موضوع الدعوى، من خلال مجموعة متطورة من الإجراءات الالكترونية. حيث يقوم القاضي المعلوماتي بإصدار الأوامر لكتابة المواقع الالكترونية للقيام بتحضير المتداعين أو وكلائهم ومباشرة المحاكمة ويتم تدوينها إلكترونياً بالصوت والصورة، بحيث يستمع القاضي المعلوماتي لأقوالهم ومرافعاتهم ودفاعاتهم²⁷.

وترى الباحثة أنه ليتحقق هذا العنصر لا بد من حصول القضاة على دورات تدريبية حول كيفية استخدام المواقع والأجهزة الالكترونية والتقنية، كما لا بد من تأمين مكاتبهم بالمعدات والأدوات التقنية اللازمة لمباشرة عملهم عن بعد بما يمكنهم من النظر في الدعاوى والفصل فيها.

2-كتابة المواقع الإلكترونية: وهم مجموعة من الموظفين الحقوقيين والمتخصصين أيضاً بتقنيات الحاسوب والبرمجيات وتصميم وإدارة المواقع الالكترونية مؤهلين للعمل في هذا المجال ويمارسون واجبات عديدة في العمل القضائي الاجرائي، أهمها²⁸: أ-تسجيل الدعاوى وارسالها مع ما تتضمنه من أدلة إثبات أو أي وثائق اخرى يمكن ارسالها بواسطة الماسح الضوئي والاحتفاظ بالأصل لغرض إرساله للمحكمة في حالة طلبها له. ب-تجهيز جدول مواعيد الجلسات. ج-استيفاء الرسوم الكترونياً بإحدى وسائل الدفع الإلكتروني. د-الاتصال بأطراف الدعوى وتبليغه بالحضور في مواعيد انعقاد الجلسات بعد التأكد من صفة كل منهم سواء كانوا أطراف الدعوى أو شهوداً أو غيرهم قبل ادخالهم الى موقع المحكمة أمام القاضي. هـ-متابعة الدعاوى وعرض الجلسات.

²⁷ حازم الشرعة، مرجع سابق، ص 62.

²⁸ هادي علي؛ ونصيف الكرعوي، مصدر سابق، ص 304.

3- إدارة المواقع والمبرمجون: وهم مجموعة من الإداريين والفنيين والمتخصصين بالمجال التقني الذين يتولون إدارة المواقع الإلكترونية وهم غالبا من المختصين في هذا المجال يتواجدون خارج قاعة المحاكمة، حيث يقومون بمتابعة سير إجراءات التقاضي ومعالجة أي عطل يحدث في الأجهزة، ومعالجة الأخطاء الفنية وحماية الأنظمة من الاختراق والتدمير²⁹.

4- المحامون المعلوماتيون: هم الأشخاص الذين يحق لهم تسجيل الدعوى والترافع إلكترونيا في محكمة افتراضية، حيث يستلزم معرفتهم بعلوم الحاسوب والاتصالات الإلكترونية، وهو يمثل نوع حديث من أنواع المحاماة لأنه يحمل اجازة من المحكمة المختصة لحصوله على شهادة بمعرفة علوم الحاسوب ونظم الاتصال وتصميم البرامج والمواقع الالكترونية، لذا لا بد من توفير الاجهزة والمعدات في مكاتبهم حتى يتمكنوا من أداء واجباتهم بمهنية. لذا يتوجب أن يكون المحامي على استعداد لهذه الفكرة على الصعيدين الشخصي والمكتبي³⁰.

الفرع الثاني: المتطلبات التقنية:

فرضت التقنيات الحديثة، ضرورة إنشاء هيئات قضائية الكترونية ساعدت في تقريب المسافة بين أطراف الدعاوى القضائية، ومن بين هذه الوسائل التقنية ما يلي:

1- الدعائم المساعدة في إجراءات التقاضي الإلكتروني: كالبريد الإلكتروني الذي يعد أهم الدعائم، فهو يساعد على إرسال واستقبال الرسائل بواسطة الأجهزة الرقمية، وتكون الرسائل على شكل نصوص أو غير ذلك. فالرسائل تستخدم في مجال التقاضي الإلكتروني لإرسال التبليغات القضائية، الأحكام، ملفات الدعاوى، العرائض³¹. وهي وسيلة إثبات إلكتروني للتصرفات القانونية التي تجري عن بعد، ولها حجية قانونية اذا كانت ممهورة بالتوقيع الإلكتروني مثلها مثل ادلة الاثبات التقليدية³². وتختلف هذه الحجية وذلك فيما اذا كان غير موقع، او اذا كان

²⁹ حازم الشريعة، مرجع سابق، ص 62.

³⁰ هادي علي؛ ونصيف الكرعوي، مرجع سابق، ص 304.

³¹ خالد ابراهيم، حجية البريد الإلكتروني في الاثبات، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2008، ص 19.

³² أحمد الحروب، السندات الرسمية الإلكترونية-، دار الثقافة، عمان، 2010، ص 44.

ممهوراً بتوقيع الكتروني او اذا كان موسى عليه بعلم الوصول. فوظيفة التوقيع الإلكتروني هي تحديد الشخص الذي قام بتوقيع الرسالة³³، مثل التوقيع العادي³⁴. لذلك أعطى التشريع الفلسطيني رسالة البريد الإلكتروني الممهورة بالتوقيع الكتروني حجية كاملة في الاثبات كحجية المحرر العرفي فالقاضي يعتد بالرسالة الإلكترونية كدليل كتابي كامل دون ان يكون له سلطة تقديرية حياله³⁵، اذ ان الاعتراف بفعالية السندات الإلكترونية كوسيلة مقبولة في الاثبات يبقى ناقصا وغير ذي فائدة عملية إذا بقي يستلزم توقيعاً عليه بخط يد صاحبه³⁶.

2- الشبكة العنكبوتية العالمية World Wide Web: تعد شبكة الانترنت دعامة للتواصل الالكتروني في المجال القضائي، إذ تستطيع وزارة العدل لأي دولة استغلالها في المسائل القضائية، من خلال فتح مواقع الكترونية، لتصبح بذلك مرفقا عموميا الكترونيا حكوميا³⁷.

3- المحكمة الالكترونية: لغرض تطبيق إجراءات التقاضي عن بعد، لا بد من وجود محكمة تعمل بالوسائل الإلكترونية، يباشر من خلالها مجموعة من القضاة النظر في الدعاوى، والفصل بها بصفة قانونية؛ بمعنى بموجب تشريعات تخولهم مباشرة ذلك بتلك الوسائل، باعتماد تقنيات فائقة في الحداثة لملفات الدعاوى والتي سيتم تدوين الإجراءات القضائية من خلالها؛ بمعنى برمجة الدعوى القضائية الالكترونية. والتقاضي من خلال المحكمة الالكترونية، يتيح للمتداعين تسجيل دعواهم، وتقديم أدلتهم وحضور جلسات المحاكمة، تمهيدا للوصول إلى الحكم وتنفيذه، من خلال وسائل الاتصال الالكترونية، وهي جزء من نظام معلوماتي يمكن القضاة من الاتصال الخصوم دون حضورهم المادي، ومباشرة إجراءات التقاضي، التحقيق وسماع الشهود من خلال هذه الدعامة،

³³ محمد منصور، المسؤولية الالكترونية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2006، ص 66.

³⁴ الياس ناصيف، العقود الدولية-العقد الالكتروني في القانون المقارن، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009، ص 247.

³⁵ خالد ابراهيم، مرجع سابق، ص 247.

³⁶ يونس عرب، العقود الالكترونية انظمة الدفع والسداد الالكتروني، بلا ناشر، 2003، ص 14.

³⁷ نصيف كرعوي؛ هادي الكعبي، مرجع سابق، ص 296.

خاصة عبر الأقاليم الدولية، وسوف نتناول موضوع المحكمة الالكترونية بشكل مفصل في هذه المطلب الثاني من هذه الدراسة³⁸.

المطلب الثاني: المحكمة الالكترونية كوسيلة للتقاضي عن بعد:

لقد كان للتكنولوجيا دور في تطوير عالم القضاء والذي يمكن تسميته المحاكم المعلوماتية فإذا كان المحامي الالكتروني متواجد اليوم في جميع أنحاء العالم ويعطي استشاراته عبر شبكة الانترنت فلماذا لا توجد محاكم الكترونية تعفي المحامي والمتقاضي من التنقل للمحاكم؟ فلتطبيق إجراءات التقاضي عن بعد، لا بد من وجود محكمة تعمل بالوسائل الإلكترونية. لذا سوف نتناول ماهية المحكمة الالكترونية (الفرع الأول)، ومتطلباتها (الفرع الثاني)، في هذا المطلب على النحو التالي:

الفرع الأول: ماهية المحكمة الالكترونية:

عرف حازم الشرعة المحكمة الالكترونية على أنها: "عبارة عين حيز تقني معلوماتي ثنائي الوجود (شبكة، الربط الدولية ومبنى المحكمة) يعكس الظهور المكاني الالكتروني لأجهزة ووحدات قضائية وإدارته على الشبكة وتعمل هذه الاجهزة على استقبال الطلبات القضائية ولوائح الدعاوى وتجهيز برامج الملفات الالكترونية وتوفير متجدد للمعلومات حول مستجدات الدعاوى وقرارات الاحكام بما يمثل تواصلاً دائماً مع جمهور المواطنين والمحامين، كما تمكن هذه المحكمة أصحاب العلاقة المتقاضيين ووكلائهم من الترافع وسماع الشهود وتقديم البيانات والاتصال مع العاملين في المحكمة، في كل وقت ومن أي مكان، كما توفر المحكمة آليات جديدة ومتطورة لمتابعة الدعاوى والاطلاع على مجريات الجلسات، بل وحتى حضور الجلسات حضوراً إلكترونياً³⁹. ويباشر القضاة من خلالها النظر في الدعاوى، والفصل بها، بموجب تشريعات تخولهم مباشرة ذلك بتلك الوسائل، باعتماد

صفاء أوتاني، المحكمة الالكترونية: المفهوم والتطبيق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 1، 2012، ص

³⁹ صفاء أوتاني، مرجع سابق، ص 166 وما بعدها.

تقنيات الحديثة لمفاتي الدعاوى والتي سيتم تدوين الإجراءات القضائية من خلالها؛ بمعنى برمجة الدعاوى القضائية الالكترونية.

فالتقاضي من خلال المحكمة الالكترونية، يتيح للمتداعين تسجيل دعاوهم، وتقديم أدلتهم وحضور جلسات المحاكمة، تمهيدا للوصول إلى الحكم وتنفيذه، من خلال وسائل الاتصال الالكترونية، والتي هي جزء من نظام معلوماتي يمكن القضاة من الاتصال الخصوم دون حضورهم المادي، ومباشرة إجراءات التقاضي، التحقيق وسماع الشهود خاصة عبر الأقاليم الدولية، بمعنى برمجة الدعاوى الالكترونية.

وتختلف المحكمة الالكترونية عن المحكمة الرقمية التي تختص بالجرائم الرقمية المعلوماتية حيث تتعامل هذه مع جرائم الحاسب الآلي ثم تمتد إلى جرائم الشبكات. وهي تختلف عن المحكمة الالكترونية التي تختص بسير إجراءات التقاضي الكترونيا⁴⁰.

الفرع الثاني: متطلبات المحكمة الالكترونية:

المحكمة الالكترونية تحتاج لمجموعة من المتطلبات التقنية حتى تقوم بعملها دون الأخلال بضمانات وحقوق المتداعين، وبشكل يتواءم مع التشريعات السارية، وهي كالآتي:

1- الوسائل الالكترونية: أي توفير الأجهزة والمعدات والبرامج وشبكات الربط بين الأقسام المختلفة والمحكمة، بشكل يمكن جميع الأطراف والموظفين في المحكمة من التواصل فيما بينهم وتبادل الملفات والمستندات الخاصة بالدعاوى دون الحاجة للحضور المادي⁴¹.

⁴⁰ عرشوش سفيان؛ بدغيو أمال، التقاضي الالكتروني ودوره في ضمان سير مرفق العدالة خلال جائحة كوفيد19 ، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية لجامعة عباس لغرور خنشلة، الجزائر، المجلد 6، العدد 3، 2021، ص 487.

⁴¹ ليلي عصماني، مرجع سابق ص 129.

كما يجب أن تجهز قاعة المحكمة بشبكة ربط وموزع خطوط على كافة الحواسيب سواء الخاصة بالمدعي أو المدعى عليه أو وكلائهم أو الشهود لعرض ملف الدعوى وبيان الاجراءات. حيث ترتبط جميعها مع حاسب القاضي، فيمكن لأي شخص خارج المحكمة الدخول لجلسة المحكمة عن طريق الانترنت وهذا ما يسمى بالقضاء التقليدي (علنية المحاكمة)⁴².

وأيضاً يمكن في حال لم يحضر أحد الأطراف شخصياً عرض ملف الدعوى الالكترونية على جزئية علنية الدعوى من خلال موقع المحكمة على الانترنت، وإذا رغب القاضي بجعل الدعوى سرية يتم وقف التصوير الناقل لجزئية الموقع (علنية المحاكمة) وتشغيله بعد ذلك⁴³.

ولكل ما سبق بيانه، تجد الباحثة: أنه يتوجب لخلق نظام المحكمة الإلكترونية وجود عدة أجهزة حاسوب موزعة على عدة أماكن من المحكمة، ويجب أن تكون مرتبطة بالحاسوب الرئيسي المخصص للقاضي، بحيث يقوم بواسطته بالاطلاع على ملف الدعوى وتسجيل ما يتخذ من إجراءات بشأنها، كما يجب أن تجهز قاعة المحاكمة بأجهزة لنقل الصوت والصورة كالكاميرات مثلا لتمكن أطراف الدعوى وغيرهم من الأشخاص الذين يحضرون الجلسة حضورا افتراضيا من متابعة مجريات المحاكمة.

2-توفير خدمة البريد الإلكتروني خاص بالمحكمة لإرسال واستقبال الرسائل: فالبريد الإلكتروني يعد من أهم متطلبات تطبيق هذا النظام، حيث أنه يمكن الفرد من إرسال واستقبال الرسائل من كل مكان وبمختلف الطرق سواء مكتوبة أو في شكل صور أو تسجيلات مع إمكانية حفظها، وهو وسيلة أطراف الدعوى في إرسال وتلقي التبليغات والأحكام القانونية وكذا ملفات الدعاوى والعرائض وغيرها⁴⁴.

⁴² نهى الجلاء، المحكمة الإلكترونية، مجلة المعلوماتية، السنة الخامسة، العدد 147، دمشق، 2010، 45.

⁴³ خالد ابراهيم، مرجع سابق، ص 31.

⁴⁴ عبد العزيز الغانم، المحكمة الإلكترونية، دار جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2017، ص 43.

3-برامج الحاسوب الإلكتروني: وهي مجموعة بيانات او تعليمات الكترونية تستخدم للتعامل مع معلومات الدعوى، ادخالاً ومعالجة واسترجاعاً ونقلًا وتفاعلاً، ففي التقاضي عن بعد يتم تبادل البيانات الكترونياً بمواصفات قانونية من خلال انشاء نظام رفع الدعاوى الكترونياً بحيث يؤدي الى توحيد نظم ادارة الدعوى بين مختلف المحاكم⁴⁵.

4-إنشاء سجل إلكتروني يحتوي على بيانات القضية: يستلزم عمل المحكمة الالكترونية حفظ ملفات القضايا وإجراءات السير فيها والأحكام الصادرة بشأنها، ويعتبر السجل الإلكتروني مستودع المحكمة الإلكتروني، اذ يحتوي على جميع البيانات المتعلقة بالدعوى من الملفات والوثائق التي يرسلها أطراف الدعوى إلى موقع المحكمة وأيضاً كل المستندات التي يرسلها موظفي المحكمة إلى القاضي للنظر فيها، فضلاً أنو يحوي جميع مراحل الدعوى من تاريخ تسجيلها إلى غاية إصدار حكم بشأنها.

لذا ترى الباحثة: أنه يجب أن يكون لكل محكمة الكترونية سجل يحتوي على قاعدة بيانات خاصة بكل دعوى⁴⁶. ويجب ان يتكون هذا السجل من أيقونة خاصة لحفظ ملفات الدعوى من عرائض ووكالات وغيرها من الوثائق والملفات، لمنع أي تحريف على بيانات الدعوى. فيتم ارسال ملف الدعوى من خلال الشبكة الخاصة بموقع المحكمة إلى القاضي للنظر في الدعوى. كما يجب أن يتكون هذا السجل من برنامج خاص بملفات الدعوى، تدون فيه كافة إجراءات الدعوى.

⁴⁵ حازم الشرعة، مرجع سابق، ص 220.

⁴⁶ والسجل الإلكتروني عبارة عن قاعدة بيانات على الشبكة الداخلية لكل محكمة يتم من خلالها قيد بيانات الدعوى او اعطائها رقماً معلوماتياً متسلسلاً، بحيث يمكن ان يستخرج من هذا السجل ملف الدعوى الالكترونية الذي هو عبارة عن برنامج حاسوبي يحوي على نوعين من أنواع الحفظ التقني: النوع الاول: المبرزات (المستندات والوثائق) ولوائح الادعاء والوكالة التي ارسلت من المتداعين كنوع من أنواع الملفات التي تحفظ التخزين وتمنع تغيير محتواه بسهولة على ملفات.(pdf) والنوع الثاني: هي محاضر الكترونية يتم تدوين كافة إجراءات المحاكمة بداخلها وفق آلية مباشرة للتدوين التقني، وبعد اكتمال تصميم ملف الدعوى ترسل عبر الشبكة الداخلية الى مكتب المتابعة لقاضي المعلومات ليتم عرضها في موعد الجلسة المحدد ضمن اسس وآليات برمجية.

جحا حورية، اجراءات المحاكمة عن بعد، رسالة ماجستير، جامعة زيان عاشور، الجلفة 2020، ص 34.

5-الإطار القانوني: ويعني ضرورة وجود قانون يحكم نظام المحكمة الالكترونية للتقاضي عن بعد فالقاضي والمتدعين والكوادر البشرية، لا تستطيع استخدام هذه الوسائل الا اذا وجد تنظيم تشريعي، يسمح لهم بإدخال التعديلات اللازمة لإضفاء الحجية واعتماد التصرفات القانونية الإلكترونية ووضعها في صور ملزمة ومنتجة وذات اثر قانوني، ولينظم سياسات استخدام النظام والجرائم الواقعة عليه ويحدد العقوبات المفروضة عليها كما يضع الاطار اللازم لتعاون الجهات المعاونة وامكانية اتاحة وتبادل المعلومات⁴⁷.

6-تزويد المحاكم ببرامج حماية تقنية : فيجب منع وتعطيل أي تعدي على بيانات المحكمة الالكترونية، كالتزوير المعلوماتي، أو الدخول من قبل أشخاص غير مرخص لهم، أو تدمير المعلومات واتلافها أو التلاعب ببيانات المحكمة.

7-تصميم موقع للمحكمة: لكي يتم تسجيل الدعاوى وتسليمها الكترونيا يتوجب ان يتم انشاء مواقع على الانترنت تحمل عنوان يستطيع من خلاله جمهور المواطنين والمحامين الدخول الى النظام وقيد الدعوى وتسليم البيانات ودفع الرسوم⁴⁸. كما يجب حماية بيانات ومعلومات اطراف الدعوى، بحيث لا يسمح بالوصول إلى أي تفصيل الا من خلال موافقتهم، فيجب ان يتم تحديد الاشخاص المخولين بالدخول الى ملف الدعوى والمسموح لهم بتسجيل الدعوى أو الاطلاع عليها كالقضاة والمحامين والخبراء واطراف الدعوى وموظفي المحكمة وذلك بمنحهم اسم خاص محمي بكلمة مرور خاصة ليتمكنوا من، بحيث يمنع الدخول أو اختراق ملف الدعوى والاطلاع على مستندات الدعوى القضائية ووثائقها من قبل أي شخص غير مرخص له⁴⁹.

⁴⁷ مراد دنبار، التقاضي عبر الوسائط الالكترونية في التشريع المغربي والمقارن، مجلة القانون والاعمال، جامعة الحسن الاول، المغرب، العدد 7، 2017، ص65.

⁴⁸ حازم الشرعة مصدر سابق، ص 63.

⁴⁹ محمد الترساوي، المرجع السابق، ص 106.

يتضح من خلال ما تقدم ان هذا النظام يحل الكثير من المشاكل الادارية التي يعاني منها القضاء التقليدي بحيث يمكن لأطراف الدعوى رفع دعواهم امام المحاكم دون ان يغادروا مكانهم وبهذا تؤدي التقنيات الحديثة الى توفير الوقت والجهد والذي سيساهم في تحفي التقدم في النظام القضائي بصورة عامة.

الفصل الثاني: اجراءات التقاضي عن بعد وآثاره

تمر الدعوى القضائية بمجموعة من المراحل والاجراءات، بدءاً من اقامتها إلى حين صدور الحكم وتنفيذه، لذا سوف نتناول كيفية موائمة القواعد القانونية السارية التي تحكم مراحل واجراءات الدعوى القضائية، ولكن بصورة الكترونية، (المبحث الأول)، ثم نبين الآثار التي تترتب على ذلك، وفق التجارب (المبحث الثاني)، على النحو الآتي:

المبحث الأول: دعوى التقاضي عن بعد

تعرف الدعوى القضائية بأنها سلطة الالتجاء إلى القضاء للحصول على تقرير حق موضوعي أو حمايته، ويمكن تعريف الدعوى الالكترونية بأنها: عبارة عن سلطة أو مكنة أو قدرة يمنحها القانون للحصول على تقرير حق موضوعي أو حمايته ولكن تتم عبر وسائط الكترونية ومن خلال شبكة الانترنت. فالخصومة القضائية الالكترونية تتم برفع دعوى تسمى الدعوى الالكترونية، فالخصومة التقليدية تختلف عن الالكترونية فقط في الوسيلة المستخدمة فالخصومة التقليدية تتم بواسطة محررات ومستندات ورقية أما الخصومة الالكترونية فتتم بواسطة محررات الكترونية. فيمكن مباشرة إجراءات التقاضي عن بعد، من اي مكان داخل فلسطين او خارجها. إلا أنه يجب أن يكون هناك تنسيق مع الجهات المختصة، واعطائهم السلطات لاتخاذ إجراءات التقاضي عن بعد⁵⁰. وان التعرض لخطوات رفع الدعوى الالكترونية يتطلب منا الوقوف على الإجراءات المتبعة بالطريقة التقليدية، مع مقارنة الإجراءات الرقمية التي تتضمنها مشاريع القوانين المقارنة. وعليه ارتئينا معالجة هذا المبحث إلى فرعين بحيث سوف نخصص (المطلب الاول) للحديث عن اجراءات تحريك وتبليغ الدعوى عن بعد، وكيفية تداول جلسات الدعوى عن بعد (المطلب الثاني).

⁵⁰ ترجمان نسيمه، مرجع سابق، ص 127.

المطلب الأول: تحريك وتبليغ الدعوى الالكترونية:

إن تطبيق هذا النظام، يجب أن يكون من ضمن الطلبات التي يحق للخصوم أو وكلائهم تقديمها او المحكمة من تلقاء نفسها اذا تبين لها أن ذلك هو الصواب، كما في قضايا الاحداث والقضايا الخاصة بالدولة والأشخاص الاعتبارية العامة، فيجب في حال سن تشريع ينظم اجراءات التقاضي عن بعد السماح للخصوم بتقديم طلب بصورة الكترونية أو إلى قلم المحكمة المختصة، لمباشرة اجراء أو كامل اجراءات التقاضي عن بعد، حتى يحال الطلب للمحكمة المختصة التي تفصل فيه خلال مدة محددة من تاريخ تقديمه. كما يجب أن يكون لها السلطة التقديرية في القبول والرفض وان يكون القرار نهائياً حتى لا يكون سبباً لإطالة امد الدعوى والبطء في التقاضي. على انه في حال اتفاق جميع الخصوم في الدعوى على اجراء التقاضي عن بعد يجب أن يقدم الطلب لرئيس المحكمة، وفي حالة قبول الطلب يحدد رئيس المحكمة الدائرة والقاضي الذي يباشر الدعوى عن بعد.

فترة الباحة ان اللجوء لتطبيق التقاضي عن بعد يجب ان لا يكون جبراً على أطراف الدعوى فلا نجعل الدعوى الالكترونية طريقاً وحيداً لرفع دعاوى، بل خياراً أمام المتقاضين يمكن لهم اللجوء إليه، فنحن لسنا نسعى لإلغاء منظومة التقاضي الورقي التقليدي، ولكن نسعى لخلق منظومة قضائية تكاملية بين نظام التقاضي التقليدي ونظام التقاضي عن بعد في حال طلب الأطراف ذلك او اقتضت الضرورة والظروف ذلك بناء على قرار من الجهات المختصة، أي نجعل اللجوء لنظام التقاضي عن بعد جوازياً، فلا يمكن الاستغناء بشكل مطلق عن النظام التقليدي لذا يجب أن يكون لكل دعوى الكترونية ملف ورقي أيضاً.

وبالنسبة للدعوى القضائية فإن أول اجراء هو قيد الدعوى في سجل المحكمة بعد دفع الرسوم، فتقام الدعوى بصورتها النمطية من خلال لائحة دعوى تودع لدى قلم المحكمة المختصة. بحيث تكون مشتملة على البيانات المنصوص عليهم في المادة (52) من قانون أ. م. م، ويقيد قلم المحكمة المختصة لائحة الدعوى يوم ايداعها في

سجل القضايا بعد دفع الرسم وتعطى رقماً مسلسلًا وتختتم بخاتم المحكمة ويدون التاريخ⁵¹. وعلى المدعى عليه أن يقدم لائحة جوابية إلى قلم المحكمة المختصة خلال المدة المحددة في المادة (62) من ذات القانون.

وفي الدعوى الالكترونية يتم كتابة لائحة الدعوى بنفس الأسلوب الذي يتم به كتابة الدعوى بصورتها النمطية سواء من حيث هيكل اللائحة أو شرح موضوع النزاع أو الأدبيات القانونية والمهنية التي يتم على أساسها تأسيس الدعوى، أو من حيث الطلبات الختامية. ولكن الفارق في الدعوى الالكترونية أن المحام سيدخل إلى الموقع الإلكتروني، ويقصد به موقع خاص بالمحكمة المختصة والمخصص لإقامة وقيد وإعلان الدعاوى إلكترونياً، حيث يقوم بالضغط على أحد الخيارات (رفع دعوى جديدة، مطالبة قضائية جديدة، صحيفة دعوى جديدة) أو أي مسمى آخر يحمل ذات المعنى، وعندما تفتح له صفحة الخيار أو النموذج المعد لذلك يقوم بتعبئته، ووضع محتوى لائحة الدعوى التي أعدها بمكتبه داخل هذا النموذج، ويسجل العنوان الإلكتروني المختار، كالبريد الإلكتروني أو رقم الهاتف، والذي من خلاله يتم إعلان الخصوم بأي إجراء قانوني يتخذ في الدعوى وذلك عبر الموقع الإلكتروني ، ثم يذيل المحامي لائحة الدعوى بتوقيعه الالكتروني المعتمد أو بتوقيع المدعي . ثم يقوم بعد ذلك برفع المستندات إلكترونياً، أي يقوم بتحميل المستندات المرفقة بلائحة الدعوى والداعمة لطلباته أو تحميل المذكرات التكميلية المحفوظة على الموقع الالكتروني للمحكمة حيث يتم نسخها وإرفاقها بملف الدعوى⁵². ثم يقوم قلم الكتاب الالكتروني من خلال الموقع الالكتروني بتحديد الرسوم واجبة الدفع ليقوم المحام بسداد الرسوم والضرائب والدمغات إلكترونياً، وبعدها تقيد الدعوى، ويرسل الموقع لرافع الدعوى بيانات قيدها، والدائرة التي ستنظرها وساعة وتاريخ ومكان الجلسة، كما يمنحه رقم كودى /سرى /تعريفي ليتمكن من خلاله للدخول على

⁵¹ المواد (52)،(53)،(54) من قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم 2 لسنة 2001 المنشور في العدد 38 من الوقائع

الفلسطينية بتاريخ 2001/5/12.

⁵² خالد علي، التقاضي الكترونياً أمام المحاكم الاقتصادية المصرية طبقاً للقانون 146 لسنة 2019، دفاع للقانون وأعمال المحاماة، 2021، ص 31.

أيقونة القضية على الموقع الإلكتروني للمحكمة، وليتمكن أيضاً من الاطلاع على كل ما بها من أوراق ومستندات، ومن أجل تمكينه من دخول قاعة المحكمة الافتراضية على الموقع في الأوقات والمواعيد التي يتم تحديدها لهذا الغرض إن كانت يتعرض إلكترونياً، ومن الجدير بالذكر أن الملف الإلكتروني للدعوى له نسخة ورقية مطابقه له تماماً، مودعة بالمحكمة، حيث انحاز المشرع في الدعوى الإلكترونية إلى وجود نسختين من كل دعوى إحداها ورقية والأخرى إلكترونية للعمل بهما وقت اللزوم⁵³. ومما سبق يتبين لنا أن تسجيل الدعوى القضائية الإلكترونية فيكون من خلال موقع على شبكة الانترنت يحمل عنوان معين، وفق خطوات قانونية وفنية لرفع وإقامة الدعوى (الفرع الأول)، ثم يتم اعلان الخصوم او وكلائهم بها تمهيداً للسير بالدعوى (الفرع الثاني).

الفرع الأول: إقامة الدعوى:

ان رفع الدعوى الإلكترونية يمر عبر مجموعة من الخطوات، سوف نبينها على النحو التالي:

الخطوة الأولى: ترفع الدعوى الإلكترونية عبر الشبكة من خلال نظام إرسال بقبول المستندات من خلال لائحة دعوى تشتمل على اسم مدعى عليه ولقبه ومهنته ووظيفته وموطنه فإن لم يكن له موطنه معلوماً فأخر موطن كان له وقت تقديم لائحة الدعوى، والمحكمة المرفوع أمامها الدعوى، ووقائع الدعوى وطلبات المدعي وأسانيدها، حيث يتم قبول مستندات القضية عبر نافذة الكترونية ويتم تخزينها على دعائم الكترونية وذلك بإحلال نظام التصديق الإلكتروني في توثيق المستندات من أجل قيام المتقاضى برفع الدعوى الكترونياً لان ذلك يستلزم وجود جهاز كمبيوتر متصل بشبكة الانترنت . وهذا يستلزم أن يوجد على جهاز الكمبيوتر برامج لمواقع الإلكترونية، مثل برنامج نيت سكيب، وبرنامج قراءة الملفات ادوب ريدر، وشبكة انترنت داخلية تربط قاعة المحكمة بجميع الأقسام⁵⁴.

⁵³ محمد الترساوي، مرجع سابق، ص 87.

⁵⁴ ستار محمود دودين، الإطار القانوني للعقد المبرم عن طريق شبكة الانترنت، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 21.

وترى الباحثة أنه يجب أن يتضمن كل بريد الكتروني خاصية المطابقة حول معلومات المستخدم كرقم الهوية أو بصمة العين من خلال سجل الكتروني وتوقيع الكتروني ونظام تشفير عال الامان. كربط الشخص برقم الهوية والرقم الكودي الموجود في مديرية الأحوال المدنية المختصة، حتى يسمح له بالدخول⁵⁵.

الخطوة الثانية: ثم يجب دفع رسوم الدعوى عن طريق النقود الالكترونية أو وسائل السداد المتعددة كالفيزا أو التحويل البنكي⁵⁶، ولكن كيف يمكن مراقبة تطبيق هذه الوسائل؟

وترى الباحثة أنه من الأفضل اعداد برنامج الكتروني خاص إلى جانب برنامج الدعوى يتم فيه ادخال بيانات بقيم الدعاوى ونسبة الرسوم، فإن استوفى الرسم قيمته القانونية الصحيحة تظهر البيانات الدالة على ذلك، والتي تشير إلى قيمة الرسم وما تم دفعه وكيفية الدفع وإذا لم تدفع الرسوم أو كانت ناقصة يشعر البرنامج كل من كان يريد فتح ملف الدعوى بأن هناك خللاً يتعلق بقيمة الرسم، الامر حتى نقل من نسبة الدعاوى التي ترد من الناحية الشكلية لعدم استيفاء الرسوم.

الخطوة الثالثة: بعد استيفاء الرسوم يجب أن يتم تسجيل لائحة الدعوى كمحرر الكتروني بالمحكمة المختصة، وأن تقيد الدعوى بالسجل الالكتروني المخصص لتقيد لوائح الدعاوى، ويسجل تاريخ هذا القيد وعلم المدعى بتاريخ الجلسة، وترفع الخصومة الالكترونية أمام القضاء، بموجب ورقة تسمى لائحة الدعوى، محررة على مستند الكتروني، يرسل عبر الشبكة⁵⁷.

⁵⁵محمد الترساوي، مرجع سابق، ص 88.

⁵⁶ وقد نص القرار بقانون رقم (15) لسنة 2017 بشأن المعاملات الالكترونية في المادة (28) منه على بعض وسائل الدفع الالكتروني، وعد تحويل الأموال بالوسائل الالكترونية وسيلة مقبولة لإجراء الدفع لا تؤثر على حقوق الأشخاص وهذه الوسائل هي: 1- الشيك الالكتروني. 2- بطاقة الدفع الالكترونية. 3 أية وسيلة دفع الكترونية أخرى تعتمد على سلطة النقد.

⁵⁷ حازم الشرعة، مرجع سابق، ص 66.

الخطوة الرابعة: يقوم قلم المحكمة الالكترونية بإرسال صورة من لائحة الدعوى بصورة إلكترونية من خلال احد الوسائل التقنية الى المدعي عليه إذا كان بريده الإلكتروني مثبت بلائحة، أما إذا لم يذكر هذا البيان بها، فتسلم صورة من اللائحة الى القائم بالإعلان، لإعلانها إلكترونياً او ورقياً وفقاً للمدد والإجراءات المبينة باللائحة. وعلى قلم المحكمة الالكترونية أن يرسل الى الخصوم ووكلائهم رقم سري مشفر وفقاً لأياً من الوسائل الإلكترونية المتاحة التي تمكنهم من الدخول الى النظام، والاطلاع على كافة الملفات الإلكترونية المتعلقة بدعواهم في النظام المعلوماتي الإلكتروني مباشرة، كما يتولى إرسال تلك الملفات إلكترونياً او بإحدى الوسائل التقنية الحديثة عبر الوسائط الإلكترونية.

الخطوة الخامسة: يجب تكليف المدعي عليه - وإن تعددوا - بأن يودع لائحة جوابية بدفاعه وصورا لمستنداته موقعا عليها منه خلال 15 يوماً من تاريخ إعلان لائحة الدعوى. ويكون هذا الإيداع من خلال البريد المثبت بلائحة الدعوى، ويجب أن يوقع المدعي عليه أو وكيله إلكترونياً على اللائحة. وللموظف المختص تلقي طلبات الإدخال والتدخل والتصحيح والترك، والطلبات العارضة إلكترونياً، وتحفظ إلكترونياً بالمكتب، وتُعرض على القاضي المشرف، او المحكمة المختصة بحسب الأحوال، لنظرها والفصل فيها. ويجب على الموظف المختص بالسجل الالكتروني للمحكمة أن يتأكد من ان المستندات الإلكترونية المحررة بغير اللغة العربية مترجمة إليها ومعتمدة طبقاً للقانون⁵⁸.

⁵⁸ يسرى الكعري، التقاضي الالكتروني بين رهان تحديث الادارة القضائية وتحديات كورونا، مجلة مغرب القانون، 2020، ص26.

الفرع الثاني: التبليغ القضائي الإلكتروني:

يعد حق الدفاع من الحقوق الأساسية، فهو يهدف إلى اخبار الخصم بما سوف يتخذ ضده من اجراءات حتى يتمكن من الرد عليها بما يتناسب مصلحته، فإذا لم تتم التبليغات بصورة صحيحة يتعذر السير في باقي اجراءات الدعوى ولا تتعقد الخصومة القضائية وفقاً للمادة (55) من قانون أ.م.م.، ما يؤدي لعدم حسم الدعوى، علماً أن التبليغ التقليدي هو الأصل، وقد تناوله المشرع الفلسطيني في المادة (7) ونظمه في المواد من المادة (8) حتى (22)) من ذات القانون، إلا ان التبليغ في التقاضي عن بعد يختلف عنها انه يتم بطريقة الكترونية تساعد في تقليل النزاعات حول صحة التبليغ إلى جانب الطرق التقليدية في التبليغ⁵⁹.

وقد صدر عن محكمة النقض الفرنسية في 2017، حكم يؤيد التبليغ الإلكتروني، حيث أصدرت قراراً برفض طلي النقض المقدمين من طرف هيئة المحامين بباريس والمجلس الوطني للهيئات بفرنسا، ضد قرار محكمة باريس الصادر في 2016، والقاضي بصحة التبليغ القضائي واقراره ، فقد انشأ السيد جيريبي وانينو موقعين الكترونيين لتمكين كل راغب من تسجيل دعواه أمام المحاكم بصورة تسجيل معطيات دعواه على المواقع، على أن تتكلف هذه المواقع بإرسال الانذار الكترونيا وايداع دعواه الكترونيا في السجل القضائي، مقابل واجب مالي قدره 40 اورو للإنذار، وقد اعتبر المحامون عبر هيئة باريس هذا الشكل ممارسة غير مشروعة لمهام مهنة لمحاماة، إلا أن محكمة الاستئناف اعتبرت أن ما تقوم به هذه المواقع قانوني ولا يعتبر ممارسة لمهام مهنة المحاماة ولا تدخل في العمل القضائي، وإنما ينحصر دوره في تقديم نماذج الكترونية للمراسلات الانذارات لإرسالها بالبريد للخصوم ولكتاب الضبط وسجل المحكمة المختصة، وهو ما لا يدخل في باب الوكالة⁶⁰.

وطرق التبليغ الإلكتروني، متعددة هي: 1- البريد الإلكتروني للمبلغ إليه، إذا كان مثبتاً بلائحة الدعوى، او سبق للمبلغ إليه الإبلاغ به في اي مرحلة من الدعوى، و يجب تخزين ما يثبت إرساله الى المبلغ إليه. 2- المكالمات

⁵⁹ محمد الترساوي، مرجع سابق، ص 89.

⁶⁰ حكم محكمة النقض الفرنسية، الصادر بتاريخ 2017/2/21، مقال بعنوان: محكمة النقض تنتصر للتطور التكنولوجي على حساب اجراءات المحامين، على الرابط: www.marocolaw.com، تاريخ الزيارة: 2022/5/15، الساعة 1ص.

المسجلة، ويجب على مأمور التبليغ الإلكتروني تحرير محضر يثبت فيه مضمون المكالمة وساعتها وتاريخها وشخص مستلمها، ويكون لهذا المحضر حجيته في الإثبات.3-بأي وسيلة تقنية يحددها مجلس الوزراء، فإن تعذر التبليغ بالوسائل التقنية أعلاه، يكون التبليغ ورقياً.

وقد نظمت بعض الدول العربية التبليغ الإلكتروني كالكويت والبحرين والإمارات⁶¹، مشترطة مجموعة من المعايير القانونية والفنية ألا وهي:1- أن يثبت الخصم استفاد الطرق التقليدية في الإعلان ورجحان وصولها إلى علم الخصم وأنه قد بذل الجهد المعقول لإعلانه شخصياً، ويشترط بجانب الإعلان إرسال المستندات القانونية إلى المدعى عليه بالبريد⁶²، 2- أن تكون الوسيلة الإلكترونية وسيلة متاحة للكافة: يستبعد من ذلك المنصات الإلكترونية التي تجعل حق الوصول إليها في يد صاحبها ولكن بعد إبداء بعض المعلومات عن الهوية ووسيلة التواصل⁶³. **وتعتقد الباحثة** أن هذا المعيار مهم لأنه يكرس عمومية حق التقاضي، فمن مقتضيات حق التقاضي الحق في العلم، أي حق المدعي في أن يعلم المدعى عليه بقضيته وحق المدعى عليه في أن يعلم بها للممارسة حق الدفاع.

3- أن تكون الوسيلة الإلكترونية خاصة ومباشرة مع الخصم فلا يسمح لغير الخصم الوصول لموضوع الإعلان⁶⁴.
4- إثبات الاستلام الفعلي للإعلان عبر الوسائل الإلكترونية: حتى يكون التبليغ الإلكتروني وسيلة فعالة في الإعلان، فتثار العديد من الإشكاليات في مسألة التبليغ بواسطة البريد الإلكتروني التي تتمحور في التأكيد من العلم اليقيني بأوراق الدعوى، نشير إلى مسألتين⁶⁵:

⁶¹ حسين إبراهيم، الإعلان القضائي عن طريق البريد الإلكتروني في النظرية والتطبيق، دار الفكر، مصر، 2015، ص 80.

⁶² ، أنظر الموقع التالي: <https://www.drupal.org/about> تاريخ الزيارة، 2022/5/16، الساعة 5 م

⁶³ تاريخ الزيارة، 2022/5/16، الساعة 5 م، أنظر على الموقع التالي: <https://www.drupal.org/about>

⁶⁴ أحمد محمود، مرجع سابق، ص 475.

⁶⁵ وتعد استراليا أول دولة يجيز قضاؤها التبليغ عبر الوسائل الإلكترونية، ففي قضية Corbo، أثبتت مسألة مدى جواز التبليغ عن طريق الوسائل الإلكترونية، فالمدعى عليهما Corbo و Poyser ملزمان بأداء مبلغ برهن عقاري، والمادة (1/116) من قانون الأسترالي اجازت التبليغ

المسألة الأولى: علم المدعي بالبريد الإلكتروني للمدعى عليه: هنا يتم التبليغ عبر البريد الإلكتروني المعلوم الذي يورده في لائحة الدعوى فيقوم الموظف عبر موقع المحكمة الإلكتروني بإعلان المدعى عليه بها فتصل إليه كبريد الكتروني حكومي مضاف لها رقم الدعوى وتاريخ ومكان انعقاد الجلسة والرقم الكودي الموحد الذي يستطيع من خلال مطالعة دعواه عن بعد، وتبادل المذكرات الكترونياً، ومتابعة قرارات المحكمة فيما بعد بشكل أمن⁶⁶.

والمسألة الثانية: عدم العلم بالبريد الإلكتروني: وتتمحور هذه الإشكالية في نطاق تبليغ الأشخاص الطبيعيين، من حيث مدى علم الموظف المختص بالبريد الإلكتروني التابع لهم، إضافة إلى مدى استخدامهم لهذا البريد بصورة دورية ورسمية للتأكد من علمهم بالأوراق المراد تبليغها .

وهنا تتفق الباحثة ابتداء مع وجوب أن يكون هناك ربط في قاعدة بيانات مديرية الأحوال المدنية والتي توجب على الأشخاص تزويدهم في بريدهم الإلكتروني الرسمي، وبالتالي قيام الموظف المختص بطلب الحصول على بيانات البريد الإلكتروني لهذا الشخص من مديرية الأحوال المدنية كما هو الحال بالنسبة للبيانات المتعلقة بمحل الإقامة أو محل عمله. ولتحقيق ذلك يتوجب تفعيل دور الحكومة الإلكترونية والاتصال المعلوماتي ببعضها

عن طريق وسائل بديلة عندما يتعذر الإعلان الشخصي، شريطة أن تعتبر هذ الوكيل فعالة، في لفت انتباه المدعى عليه، لذلك كان على المحامين، للحصول على أمر من المحكمة بالتبليغ عن طريق الوسائل الالكترونية ، أن يثبتوا مسألتين وهما فشل تبليغ المدعى عليه بالوسائل التقليدية وإثبات معقولية فرص نجاح التبليغ عن طريق الوسائل الالكترونية . وبالفعل أثبتوا ذلك من خلال استخدام البريد الإلكتروني لأحد المدعى عليهما Corbo الذي قدمه عند اتخاذ اجراءات القرض.

كذلك المحكمة العليا النيوزيلندية في قضية Market Garden حيث رفعت الشركة المدعية دعوى على أحد المساهمين فيها بزعم أنه اختلس أموالاً ولم يُعرف المكان الحالي للمساهم، لذا كانت الوسائل التقليدية في التبليغ غير ناجحة .كل ما كان معروفاً هو أن المدعى عليه كان يعيش في مكان ما في المملكة، وأن لديه بريد الكتروني يتواصل من خلاله المدعى عليه مع والده بانتظام .وكانت المحكمة مطمئنة بما فيه الكفاية أن الوسائل الأخرى في التبليغ قد استنفدت، وأن المدعى عليه قد تم تحديده بصورة معقولة ويقينية، وأن هذه الوسيلة من وسائل التبليغ من المرجح أن تضع الخصم على علم بشكل مناسب .وبالتالي، فإنه يُسمح بالتبليغ من خلال البريد كوسيلة من وسائل التبليغ البديلة.

أنظر: أحمد محمود، الحماية القضائية عن طريق الاعلان القضائي عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، الجزء 1، العدد 3، 2018، ص 463 - ص 470.

⁶⁶ محمد الترساوي، مرجع سابق، ص 90.

البعض، لغرض إخطاره بضرورة مطالعة بريده الإلكتروني الذي اعتمده كعنوان بريد إلكتروني مختار ورسمي له أثناء تسجيل بياناته في دائرة الأحوال المدنية⁶⁷.

وترى الباحثة ضرورة الإشارة إلى أهمية موائمة نصوص القانون لإجراء التبليغ الإلكتروني في المسائل التالية:

1-تبليغ القاصر أو فاقد الأهلية، فلقد نصت المادة (7/16) من قانون أ.م.م على ان تسلم ورقة تبليغ القاصر أو فاقد الأهلية إلى من ينوب عنه قانوناً، فيرى الباحث أن إرسال التبليغ لا يجب أن يكون للقاصر أو فاقد الأهلية، لأنه لم يبلغ سن الرشد، بل يجب إرسالها إلى الولي أو الوصي عليه حتى يعتبر التبليغ الإلكتروني قانونياً.

2-تبليغ السفينة: لقد نصت المادة (17) من قانون أ.م.م على ان اذا كان المراد تبليغه صاحب السفينة أو مستأجرها أو احد طواقمها أو العاملين فيها فيكفي أن تسلم الورقة لربان السفينة أو وكيلها. أما بالنسبة للتبليغ القضائي الإلكتروني للبحارة أو العاملين على السفينة فيجب أن يتم إرساله عبر البريد الإلكتروني ورقم الهاتف الخاص بربان السفينة ليقوم ربان السفينة بمهمة تبليغه إلى الشخص المعني.

وهنا تجد الباحثة ان التبليغ يجب أن يرتب أثره، من وقت ارساله إلى ربان السفينة وليس من الوقت الذي يبلغ فيه الربان الشخص. وذلك لأن السفينة كثيرة التنقل. لذلك لا بد من إرساله إلى البريد الخاص لربان السفينة لان السفينة متوفر فيها أجهزة عالية المواصفات.

3-تبليغ السجناء: نصت المادة (6/16) من قانون أ.م.م على أنه فيما يتعلق بالمسجونين تسلم لمأمور (السجن) أو من يقوم مقامه، فمدير السجن يجب عليه ايصال ورقة التبليغ إلى السجين ولا يرتب التبليغ أثراً إلا بعد وصوله إليه، اما بالنسبة لتبليغه الكترونياً فيجب أن يتم ارسال التبليغ عبر البريد الإلكتروني لمدير السجن أو

⁶⁷حازم الشرعة، مرجع سابق، ص 72.

من يقوم مقامه لأنه من غير الجائر إرسال التبليغ الإلكتروني إلى السجين لعدم السماح للمساجين بإدخال أي وسيلة من وسائل الاتصال.

وسوف تبين الباحثة اشكاليات غياب بعض هذه البيانات على صحة التبليغ الإلكتروني وفقاً لما يلي⁶⁸:

1- خلو التبليغ الإلكتروني من تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة التي حصل فيها التبليغ: فقد سمح المشرع الفلسطيني بإجراء التبليغ القضائي من الساعة 7 صباحاً إلى الساعة 7 مساءً وذلك استناداً لنص المادة (2/8) من قانون أ.م.م ، فنجد أنه من الضروري أن يضع المشرع الفلسطيني نصاً ينظم كيفية إجراء التبليغ الإلكتروني، لذا لا يجب أن يتقيد بساعات محددة لإجرائه ما دام قد تم بطريقة صحيحة ومنققة مع أحكام القانون؛ لأن التبليغ قد لا يتم في الوقت بسبب التعطل التقني.

2- التبليغ الإلكتروني الخالي من اسم المبلغ إليه بالكامل وعنوانه: فنجد أن لا حاجة لإجرائه في التبليغ القضائي الإلكتروني لأن هذا النوع من التبليغ يرسل عبر وسائل تقنية فهي ليست بحاجة لمعرفة مكان عمل أو إقامة الشخص، أما بالنسبة لوجوب بيان اسم المبلغ إليه في الكامل. فترى الباحثة أن من الأفضل أخذ الاسم الرباعي للشخص عند إجراء التبليغ الإلكتروني حيث ان تشابه الاسماء وارد عند إجراء التبليغ⁶⁹.

3- خلو التبليغ الإلكتروني من اسم المحضر بالكامل وتوقيعه على كل من الأصل والصورة: يتم التبليغ الإلكتروني عبر إرساله عبر البريد الإلكتروني أو الحساب المنشئ للمحامي ويكون مرسلها عبارة عن موظف تابع لوزارة العدل يقوم بإرسال التبليغات الإلكترونية وهو يقوم بعمل المحضر في التبليغ التقليدي ، وبهذا يكون التبليغ المرسل إلكترونياً عبارة عن سند رسمي تم تنظيمه بواسطة موظف مختص في الدولة وذلك استناداً لنص الماد (9) من قانون البيانات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م التي نصت على أن "السندات الرسمية هي التي ينظمها الموظفون العموميون ومن في حكمهم الذين من اختصاصهم تنظيمها طبقاً للأوضاع القانونية....

⁶⁸ محمد حامد، أحكام التبليغ القضائي الإلكتروني، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2021، ص 99.

⁶⁹ أحمد محمود، مرجع سابق، ص 53.

وترى الباحثة ان لا حاجة لتوقيع المحضر عند اجراء التبليغ بإحدى الوسائل الالكترونية كون أنه، يتم استلام التبليغ الإلكتروني من خلال البريد الإلكتروني الخاص بالشخص المعني بالأمر، المسجل لدى موقع وزارة العدل والدوائر الرسمية مسبقاً والذي يصرح به عند إجراء المعاملات الرسمية، فلا يمكن لغيره استخدامه كونه صرح عنه مسبقاً، الأمر الذي يغني عن التوقيع الذي يقوم به المحضر.

4-خلو اسم من سلم إليه التبليغ وتوقيعه على الأصل بالاستلام أو اثبات امتناعه وسببه:

فترى الباحثة أن عند إجراء التبليغ الإلكتروني فإن التوقيع بالاستلام من الشخص المراد تبليغه أو اثبات امتناعه، يتعارض مع طبيعة هذا النوع من التبليغ، كونه يتم بوسائل الكترونية.

ولكل ما سبق نجد أن على المشرع الفلسطيني استحداث نصوص قانونية تنظم اجراءات التبليغ ومكانه ووقته
كيفية بشكل يتواءم مع استحداث نظام التقاضي عن بعد وطبيعته.

المطلب الثاني: تداول جلسات الدعوى عن بعد:

يكتنف تطبيق الدعوى القضائية مجموعة من المراحل والاجراءات، واللجوء إلى نظام التقاضي عن بعد يتطلب دراسة هذه المراحل والإجراءات وفق خطوات الكترونية، للنهوض بنظام العدالة وتطويره، لذا سوف نتناول دراستها بدءاً من كيفية اقامة ورفع الدعوى القضائية بوسائل الكترونية، ودفع الرسوم وتبادل اللوائح وتقديم المستندات والطلبات والأدلة والبيانات(الفرع الأول)، وانتهاءً بختام باب المرافعة واصدار الأحكام وتنفيذها بواسطة الوسائل الالكترونية(الفرع الثاني)، على النحو التالي:

الفرع الأول: ادارة جلسات الدعوى الالكترونية:

نتناول تنظيم جلسات الدعوى الالكترونية، على النحو التالي:

أولاً: حضور الخصوم وغيابهم امام المحكمة الالكترونية:

بعد تبليغ الأطراف، يأتي موضوع حضور الخصوم وغيابهم امام المحكمة الالكترونية، والأثار القانونية المترتبة على ذلك. فالتقاضي عن بعد يوفر مدخلاً ومستوعباً ورابطاً شبكياً يوفر الربط بينهما. فالمدخل هو الصفحة الرئيسية لموقع النظام على الانترنت، فيستطيع الخصوم ووكلائهم وبقية الاشخاص الدخول إليه وتحديد نوع الخدمة أو الإجراء المراد تنفيذه، والمستوعب هو وحدات من الاجهزة الادارية والقضائية التي تستقبل المراجعين وبرامج حاسوبية تقوم بعملية التوثيق التقني لكل اجراء، والرابط الشبكي بينهما هو وسيلة التواصل والدخول من صفحات موقع الكتروني ضمن خط شبكي عالمي إلى خط شبكي حاسوبي مقيد له أنظمة حماية معروفة تعتبر جدراناً نارية مانعة من دخول القرصنة والمتطفلين لقواعد البيانات الداخلية الخاصة بالدعوى وعليه فلا يشترط

الحضور الشخصي للخصوم إلى مكان المحكمة بحيث يستطيع الخصوم الدخول للمحكمة الالكترونية من أي مكان بواسطة الشبكة عبر موقع المحكمة⁷⁰.

ويجوز في كل دور من أدوار المحاكمات عن بعد، ان يطلب اي من أطراف الدعوى، من القاضي المشرف او المحكمة المختصة، إجراء المحاكمة بالحضور الشخصي. ويجب ان يبين في الطلب مبررات ذلك. وفي هذه الحالة يجب على القاضي او المحكمة بحسب الأحوال البت في هذا الطلب بعد إعلان باقي الأطراف إلكترونياً. وفي حالة قبول الطلب يتم تحديد مكان الدائرة التي سيتم الحضور أمامها وتاريخ الجلسة. ويمكن للخصوم معرفة تفاصيل عمل النظام وكيفية اقامة الدعاوى القضائية عبر موظفين مختصين، فيستطيع الخصم الحضور والمثول بواسطة الموقع بالدخول إلى صفحة القاضي وقاعة المحكمة ليقوم كتابة المواقع الالكترونية بالتأكد من صفته وادخاله إلى موقع المحكمة ليتمكن القاضي من المباشرة في الإجراءات القضائية، ويتم توثيق الحضور تقنياً.

أما بالنسبة للمحامين فيستطيعون تمثيل الخصوم من مكاتبهم دون الحضور إلى المحكمة ويمكنهم تقديم لائحة الدعوى والوثائق والأدلة، إلى وحدة تسجيل الدعاوى القضائية⁷¹، وفي حالة طلب أصلها يستطيع المحامي ارسالها إما بالبريد أو حضور الشخصي إلى المحكمة.

ثانياً: ارسال ملف الدعوى الالكترونية لهيئة المحكمة:

فبعد إيداع الدعوى إلكترونياً، يقوم قلم المحكمة بإرسال ملف الدعوى إلكترونياً إلى المحكمة المختصة، ثم يمنح المدعى عليه رقم (كودى /سرى /تعريفي) ليتمكن من خلاله للدخول على أيقونة القضية على الموقع الالكتروني للمحكمة، وليتمكن أيضا من الاطلاع على كل ما بها من أوراق ومستندات، ومن أجل تمكينه من تقديم ما يشاء

⁷⁰ حازم الشرعة، مرجع سابق، ص 72.

⁷¹ عين المرجع، ص 73.

من دفاع ودفوع وطلبات ومستندات، أو الدخول إلى قاعة المحكمة الافتراضية على الموقع في الأوقات والمواعيد التي يتم تحديدها لهذا الغرض إذا عقدت الجلسة إلكترونياً .

وهكذا يصبح موقع الدعوى الإلكتروني بمثابة ملف الدعوى الذي يحوى كافة ما قدمه الخصوم من أوراق وطلبات ومستندات ومذكرات، ليتم تبادلها بالشكل الإلكتروني المبسط بدلاً من تبادلها بالطريق الورقي التقليدي، وذلك باستخدام الاتصال الفيديو عن بعد أو غيره من وسائل الاتصال الإلكترونية. ويجب في حالة التقاضي عن بعد، أن يحدد القاضي المختص بالدعوى تاريخ وساعة نظرها، وأن يتولى المبلغ الإلكتروني المختص بالمحكمة تبليغ الأطراف إلكترونياً بتاريخ وساعة نظر الدعوى. ويتم فحص وتحضير الأجهزة قبل بدء الجلسة، ويجب وجود موظف مختص لتعامل مع أي خلل يقع أثناء سير الجلسة. وعلى المحامي أن يتجهز تقنياً حتى يتمكن التواصل مع المحكمة، ويجب أن يقدم المحامي أثناء الجلسة ملخص شفاهي لمذكراته وطلباته ومرافعاته. ويتم تسجيل كافة وقائع الجلسة إلكترونياً، ويدون قلم المحكمة الإلكترونية ما يمليه عليه القاضي أو الأطراف أثناء الجلسة، ويجب في حالة تخلف الخصوم أو أيهما عن استخدام وسيلة الاتصال عن بعد في الجلسة المحددة، أن تطبق في شأنهم قواعد وأحكام وآثار الغياب المنصوص عليها في المواد (79-88) من قانون أ.م.م، فلا مانع من تطبيق المادة (85) من ذات القانون التي تجيز للقاضي، إذا لم يحضر المدعي جلسات المحاكمة أن يشطب الدعوى حتى وإن كانت الدعوى قد اقيمت بالطريق الإلكتروني، فيكمل التقاضي الإلكتروني التقاضي التقليدي بدلاً من مواجهته بما يفيد الخصومة، ويساعد المحكمة وكل أطرافها في السير فيها⁷².

وترى الباحثة أنه يجب ان تكون الجلسات الإلكترونية علنية أي يستطيع أي شخص الانضمام لرابط جلسة المحكمة الإلكترونية المسجل على موقع نظام المحكمة ما لم يتقرر جعلها سرية، ما عدا جلسة النطق في الحكم فيجب أن يكون علنياً حتى لو تقرر جعلها سرية، مراعاة لمبدأ العلنية الذي نصت عليه المادة (3) من قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم 5 لسنة 2000م.

⁷² محمد الترساوي، مرجع سابق، ص 94.

ثالثاً: تبادل الدفوع والطلبات والوثائق والمستندات والبيانات:

للخصوم تقديم وإيداع المذكرات والمستندات وإبداء الدفوع والطلبات واستطلاع أوراق الدعوى بالطريق الإلكتروني عبر موقع نظام المحكمة، وهذا لا ينفى حق المحكمة، وحق كل خصم في إلزام الطرف الآخر بتقديم أصول المستندات التي سبق وأن تم إيداعها وتبادلها إلكترونياً، كما لا ينفى حق المحكمة وحق كل خصم في المطالبة بالحضور الشخصي للخصم الآخر لسماع أقواله أو لإلزامه بتقديم ما تحت يده من مستندات، أو بسماع الشهود أو مناقشة الخبير أو الاستجواب في جلسة تواجهه في حضور كل الأطراف، كما لا تنفي أيضاً التزام كاتب الجلسة بتدوين كل ما يدور فيها في محاضر رسمية مكتوبة بخط اليد أو على جهاز الكمبيوتر⁷³.

وأما عن آلية تبادل المذكرات والمستندات إلكترونياً أمام المحكمة الإلكترونية المختصة فتتم وفق التالي:

أ- يحصل المحامي على وسيلة التواصل الإلكترونية، ويزود موظف المحكمة بالبريد الإلكتروني الخاص به.

ب- يرسل المحامي مذكراته ومستنداته الإلكترونية لهيئة المحكمة عبر وسيلة التواصل المشار إليها في البند السابق.

ج- يتلقى موظف المحكمة الإلكترونية طلبات المحامين ومذاكراتهم ومستنداتهم من خلال وسيلة التواصل الإلكترونية المعتمدة. ويتولى إرسال تلك الملفات إلكترونياً إلى باقي الخصوم، وعليه التحقق من عملية تبادل المذكرات واستلام الأطراف لنسخهم⁷⁴.

وتتعد جلسات التقاضي عن بعد بصورة الكترونية بحضور القاضي على الموقع الإلكتروني الخاص بالجلسة، وبحضور كاتب يدون ما يحدث أثناء الجلسة في محضر، ويقوم بالتوقيع عليه مع القاضي إلكترونياً، ويقوم بحفظ

⁷³ خالد علي، مرجع سابق، ص 32.

⁷⁴ أنظر للربط التالي: https://elaws.moj.gov.ae/UAE-MOJ_LC، تاريخ الزيارة 2021/5/19، الساعة 1ص.

المحاضر الإلكترونية بالنظام المعلوماتي الإلكتروني الخاص بسجل الالكتروني للمحكمة.، ويجوز نسخ صورة من المحاضر الإلكترونية، والأوراق والمستندات ورقياً، وتحفظ ورقياً⁷⁵.

أما بالنسبة لإمكانية عرض التسوية القضائية وفقاً لأحكام المواد (68-78) من قانون أ، م، م، فلا يوجد ما يمنع من تطبيق ذلك في التقاضي عن بعد، فللمحكمة ان تعرض الصلح على الخصوم في نظام التقاضي عن بعد ، ولها في سبيل ذلك ان تأمر بحضورهم بشخصهم، وللخصوم في التقاضي عن بعد، ان يطلبوا من المحكمة في اية حالة تكون عليها الدعوى إثبات ما اتفقوا عليه في محضر الجلسة، ويوقع عليه إلكترونياً كل منهم أو وكلائهم المفوض لهم بذلك. وإذا كان الخصوم قد كتبوا ما اتفقوا عليه، أرسل الاتفاق المكتوب الى المحكمة إلكترونياً، ويلحق الاتفاق ويثبت محتواه بمحضر الجلسة ويكون له في هذه الحالة قوة السند التنفيذي، ويذيل إلكترونياً بالصيغة التنفيذية⁷⁶.

رابعاً: تقديم الأدلة والبيانات في التقاضي عن بعد:

ان تقديم الادلة والوثائق في التقاضي عن بعد من قبل اطراف الدعوى، من المفترض ان يكون مختلفا عما يجري في المحاكم التقليدية، اذ ان تقديم الادلة من سماع للشهود والبيانات الاخرى والوثائق ينبغي ان يتم بشكل الكتروني، فيتم تدوين الاجراءات تقنيا في ملف دعوى يحتوي برنامجا وملف عرض له القدرة على تخزين الصوت والصورة مثل ملفات (البوربوينت والفلاش)، بحيث يباشر القاضي المحاكمة الكترونياً من خلال المحضر

⁷⁵ تنص المادة (25) من القرار وزاري رقم (260) لسنة 2019، في شأن الدليل الإجرائي لتنظيم التقاضي باستخدام الوسائل الإلكترونية والاتصال عن بعد في الإجراءات المدنية في دبي على أنه: "1- تُسجل وتحفظ سجلات التقاضي عن بعد إلكترونياً، سواء تمت كلها أو بعضها وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في القرار. 2- يكون لسجلات التقاضي عن بعد صفة السرية، ولا يجوز تداولها أو الاطلاع عليها أو نسخها أو حذفها من النظام المعلوماتي الإلكتروني إلا بإذن من المحكمة المختصة حسب الأحوال. 3- للسلطة المختصة تفرغ إجراءات التقاضي عن بعد في محاضر أو مستندات ورقية أو إلكترونية تعتمدها، دون الحاجة للتوقيع من أصحاب العلاقة."

أنظر للرباط التالي: https://elaws.moj.gov.ae/UAE-MOJ_LC، تاريخ الزيارة 2021/5/19، الساعة 1ص.

⁷⁶ أنظر للرباط التالي: https://elaws.moj.gov.ae/UAE-MOJ_LC، تاريخ الزيارة 2021/5/19، الساعة 1ص.

الإلكتروني والذي يظهر فيه صوت وصورة القاضي والمدعي والمدعى عليه او وكلائهم والشهود اضافة الى تدوين الادلة الكترونياً⁷⁷.

ولا يحول ذلك دون تكليف المحكمة من قدم المستندات بتقديم اصولها إذا وجدت ذلك ضرورياً للبت بالدعوى، وفي هذه الحالة يرسل الخصم أصل المستند الى الكاتب، ويحفظ بملف الدعوى. ولا يعتد بإنكار الخصم للمستندات الإلكترونية المقدمة من خصمه لمجرد انها صور، ما لم يتمسك من أنكرها بعدم صحة تلك المستندات أو عدم صدورهما عن نسبت له. وفي حالة إذا تم إنكار المستندات المقدمة أو الادعاء بعدم صحتها، يجب عرضها فوراً على القاضي المختص بنظر الدعوى ليفصل فيما عرض عليه⁷⁸، وتطبق الأحكام والإجراءات الواردة في المواد (38-58) من قانون البيئات الفلسطينية رقم (4) لسنة 2001م، في حال إنكار المستندات المقدمة أو الادعاء بعدم صحتها.

أما بالنسبة للتحقيق والاستجواب عن بعد، فيجوز للمحكمة الاستماع الى الشهود وإجراء الاستجواب عن بعد (الالكترونيا). كما لها أن تأمر وفق ما تترتيه أو بناءً على طلب أحد الخصوم بحضور الشاهد أو الخصم المستجوب شخصياً. وتحدد في الامر الصادر المكان الذي سيتم الحضور أمامها وتاريخ الجلسة⁷⁹. وأما بالنسبة للاستعانة بخبير أو مترجم، فيجوز لها الاستعانة بخبير أو مترجم عن بعد. وعلى الخبير أو المترجم تجهيز نفسه بالأجهزة لتواصل مع المحكمة المختصة، ليتمكن من سماع ورؤية الخصم أو الشاهد في اقواله أو دفاعه، ويتم

⁷⁷ عادل يحيى، التحقيق والمحاكمة عن بعد، دار النهضة العربية، مصر، 2006، ص 92.

⁷⁸ فتحي عزت، الأدلة الالكترونية في المسائل الجزائية والمعاملات المدني والتجارية - الأدلة الالكترونية - الإثبات الالكتروني في المواد المدنية والتجارية، دار الفكر والقانون، المنصورة، ط10، 2010، ص 23.

⁷⁹ علاء التميمي، الدليل الالكتروني في الإثبات المدني، دار النهضة العربية، الاسكندرية، 2010، 89.

تسجيل وقائع الجلسة إلكترونياً، علماً بأنه يجوز للمحكمة الاستعانة بأي وسيلة تقنية معتمدة لأعمال الخبرة أو الترجمة إذا رأت ضرورة لذلك⁸⁰.

أما بالنسبة للاستعانة بالأجهزة الإلكترونية في مجال الشهادة فإنه يمكن أن ينال من روح القانون، فقد يحد من اقتناع القاضي، فهي لا يمكن أن تتساوى مع الممثل بشخص الشاهد أمام القاضي بحيث يمكن ملاحظة انفعالات الشاهد عدا عن أن من شروط الشهادة أنها يجب أن تؤدي بصورة شفوية⁸¹.

وترى الباحثة أن الوصول لتقاضي عادل وأمن في العدالة الرقمية أمر غير مضمون، كون ان الذكاء التكنولوجي لا يملك خبرة رجال القضاء، كما يمكن التشكيك في قيمة الحكم الصادر عن آلة، فيجب اجتماع العقل البشري للقاضي إلى جانب التقنيات الحديثة، كون لكل واحد منهما دوراً مهماً للارتقاء بإجراءات التقاضي .

الفرع الثاني: الحكم الدعوى وتنفيذه:

بعد انتهاء كل جلسة من جلسات الدعوى سواء تمت بالطريق التقليدي أو الإلكتروني يتم نسخ محاضر الجلسات وكل ما تم تقديمه بها من مستندات أو طلبات أو دفوع أو مذكرات أو أقوال شهود أو تقارير فنية، وإيداع نسخة منها بالملف الورقي للقضية، ورفعها على الموقع الإلكتروني للدعوى ليتمكن كل خصم سواء حضر أو لم يحضر من متابعة جلسات الدعوى وتطوراتها، والاطلاع على ما تم تقديمه بها، تمر الدعوى الإلكترونية بمجموعة من المراحل سوف نبينها على النحو التالي:

أولاً: قفل باب المرافعة وحجز القضية للحكم⁸²: فتمت استوفت القضية كل أركانها وتراء لهيئة المحكمة أنها أصبحت جاهزة للحكم فيها تقوم المحكمة بقفل باب المرافعة بها، ويتم رفع محضر حجز القضية للحكم على موقع

⁸⁰ أنظر للرابط التالي: https://elaws.moj.gov.ae/UAE-MOJ_LC، تاريخ الزيارة 2021/5/19، الساعة 5 ص.

⁸¹ محمد العسلي، أحكام اجراء الشهادات بالوسائل الحديثة، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، 2011، ص 33.

المحكمة الالكترونية سواء كانت كل جلساتها أو بعضها أو جلسة المرافعة الأخيرة بها قد تمت بالطريق التقليدي أو بالطريق الالكتروني. ثم يتم إخطار الخصوم ومحاميهم بقرار غلق باب المرافعة وحجزها للحكم على مواطنهم المختار سواء كان موقع الكتروني أو بريد إلكتروني أو تليفون. وبالطبع إذا كان حجز الدعوى للحكم مع التصريح بإيداع مذكرات أو مستندات يتم إتباع نفس الإجراءات، ووضعها على الموقع الالكتروني، وتبادلها على النحو الذي حددته المحكمة بقرارها، أو بإيداعها قلم كتاب المحكمة من أصل وصور بعدد الخصوم ووكلائهم، فيتم تصويرها أيضاً ورفعها على الموقع الالكتروني للدعوى. وهنا تنقطع صلة الخصوم بالدعوى، فلا يجوز لهم عقب إنهاء المهلة تقديم أي أوجه دفاع أو دفع أو طلبات أو مستندات، وإذا قدمت بعد الميعاد لا تعد معروضة على المحكمة ولا تلتزم المحكمة بالرد عليها، ولا تؤسس حكمها استناداً إليها، وإلا اعتبر حكمها باطلاً، فلا يجوز فتح باب المرافعة بعد تحديد جلسة للنطق بالحكم إلا بقرار تصرح به المحكمة في الجلسة، ولا يكون ذلك إلا لأسباب جدية تبين في ورقة الجلسة وفي المحضر بعد إغلاق باب المرافعة وحجز القضية للحكم، وانتهاء الآجال الممنوحة للخصوم لإيداع المذكرات والمستندات وتبادلها.

ثانياً: صدور الحكم في الدعوى الالكترونية: عند قفل باب المرافعة، تنتقل هيئة المحكمة لمرحلة المداولة وأخذ الآراء خلال المدة من تاريخ إغلاق باب المرافعة حتى التاريخ المحدد لصدور الحكم، ويجب أن تكون المداولة في التقاضي عن بعد، بين القضاة الذين سمعوا المرافعة مجتمعين سرية، فلا يشترك فيها غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلاً، لذلك غالباً ما تتم المداولة عن طريق موقع إلكتروني مؤمن خاص توفره المحكمة من خلال صفحات المحكمة الإلكترونية الآمنة⁸³، ولا يجوز لغيرهم الولوج أو الدخول عليه، أو اجتماعات الفيديو

⁸² وهيبة رابع، خصوصية إجراءات التقاضي إلكترونياً، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة الواد، الجزائر، المجلد 1، العدد 2، 2017، ص 78.

⁸³ المادة (15) من القرار وزارى رقم (260) لسنة 2019، في شأن الدليل الإجرائى لتنظيم التقاضي باستخدام الوسائل الإلكترونية والاتصال عن بعد في الإجراءات المدنية.

أنظر للرباط التالي: https://elaws.moj.gov.ae/UAE-MOJ_LC، تاريخ الزيارة 2021/5/19، الساعة 7 م.

كونفيرانس، شريطة اتخاذ الإجراءات والتدابير الالكترونية اللازمة التي تضمن سرية المداولة وعدم اختراق الغير لها أو مشاركته، وبعد الانتهاء من المداولة بين اعضاء المحكمة وتوصلهم الى الرأي النهائي يصدر حكمهم بالاتفاق او بالأغلبية ويتم التوقيع عليه من قبلهم من خلال تفعيل التوقيع الإلكتروني على ملف الدعوى القضائية، و يُرسل الرئيس نسخة من الحكم الإلكتروني الى الكاتب عن طريق النظام المعلوماتي الإلكتروني المؤمن، والذي عليه ان يودعها ويحفظها في ملف الدعوى، إلا أنه يجوز أن تُوقع نسخة الحكم الإلكترونية يدوياً، إذا رأى الرئيس ضرورة لذلك.

وترى الباحثة: أنه يجب أن يُثبت الرئيس والقضاة توقيعاتهم الإلكترونية في أول كل عام قضائي، حتى تُحفظ في النظام المعلوماتي الإلكتروني. وبعد ذلك تنتقل هيئة المحكمة لكتابة مسودة الحكم، وفي جميع الأحوال يجب أن تودع مسودة الحكم مشتملة على أسبابه موقعة من الرئيس، ومن القضاة عند النطق بالحكم، وإلا كان الحكم باطلاً، وتحفظ المسودة بملف الدعوى، ولا تعطى منها صور، ولكن يجوز للخصوم الاطلاع عليها إلى حين إتمام نسخة الحكم الأصلية، على أنه يجوز للمحكمة في المواد المستعجلة أو في الأحوال التي يكون فيها التأخير ضاراً أن تأمر بتنفيذ الحكم بمسودته، وفي هذه الحالة يسلم الكاتب المسودة للمحضر وعلى الأخير أن يردّها بمجرد الانتهاء من الاعلان والتنفيذ. وغالباً ما تكتب المسودة بالقلم الرصاص لتسهيل التعديل فيها، ولكن ليس هناك ما يحول دون كتابتها على الكمبيوتر طالما صدرت عن القاضي، ولم يشاركه فيها غيره⁸⁴.

وترى الباحثة هنا: أنه ليس هناك ما يمنع من نشر المسودة على الموقع الإلكتروني للدعوى، دون أن يكون لأطراف الدعوى الالكترونية حق الحصول على صورة منها إلا إذا كانت حيثيات الحكم تتضمن تنفيذه بالمسودة.

⁸⁴ عبد الله الصاوي، تكنولوجيا القضاء وتطوير إجراءات التقاضي المدني "دراسة تحليلية في القانون المصري والاماراتي"، مجلة قطاع الشريعة

وفي التقاضي عن بعد، عندما تُصدر المحكمة حكمها الإلكتروني، يجب أن يكون مشتملاً على وقائع الدعوى وأسبابها ومنطوقها، كما هو منصوص عليه في المادة (174) من قانون أ.م.م وبعد كتابة الحكم ونشره على الموقع الإلكتروني، يجب أن يتم إخطار الخصوم به على الموطن الإلكتروني الذين حددوه لاستلام اعلاناتهم على النحو السالف بيانه سواء بإرسال نسخ منه على البريد الإلكتروني أو الموقع الإلكتروني الخاص بهم أو تليفونهم، وبالطبع يودع الحكم بملف الدعوى ويمكن للأطراف الحصول على نسخ ورقية منه مدموغة بكافة الأختام من الأحكام أو أياً من وثائق الملف الورقي للدعوى الإلكترونية، بعد دفع الرسوم⁸⁵، لكي يتمكن الخصوم من الطعن بالحكم في حالة عدم القبول به. ومن الجدير بالذكر أن حضور المدعى عليه في أي جلسة أو رفع المستندات والمذكرات إلكترونياً يجعل الحكم المنهى للخصومة حضورياً في مواجهته⁸⁶.

ثالثاً: تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى الإلكترونية: أما بالنسبة لتنفيذ الحكم الإلكتروني، فيتم عن طريق تقديم الخصم الطالب الذي له مصلحة في التنفيذ طلباً لتذليل الحكم أو الأمر الصادر لصالحه بالصيغة التنفيذية، وذلك على النظام الإلكتروني المعلوماتي. ويتم تقدير واستيفاء الرسوم المقررة قانوناً إلكترونياً. ويذيل الموظف المختص بالمحكمة نسخة الحكم الصادرة في الدعوى الإلكترونية، وأوامر الأداء الصادرة إلكترونياً، بالصيغة التنفيذية بالتوقيع الإلكتروني، بعد التأكد من هوية الخصم الطالب. وفي حالة الطعن في الأحكام الصادرة في الدعوى الإلكترونية أمام محاكم الاستئناف أو النقض تطبق ذات الأحكام المنصوص عليها في قانون أ.م.م سواء تمت

⁸⁵ تنص المادة (16) من القرار الوزاري رقم (260) لسنة 2019، في شأن الدليل الإجرائي لتنظيم التقاضي باستخدام الوسائل الإلكترونية والاتصال عن بعد في الإجراءات المدنية في دبي على أنه: "1- في المحاكمات عن بعد، تُصدر المحكمة حكمها إلكترونياً مشتملاً على وقائع الدعوى وأسبابها ومنطوقها، وتكون نسخة الحكم الإلكترونية موقعاً عليها إلكترونياً من الرئيس والقضاة.2- يُرسل الرئيس نسخة من الحكم الإلكتروني الى الكاتب عن طريق النظام المعلوماتي الإلكتروني المؤمن، والذي عليه ان يودعها ويحفظها في ملف الدعوى.3- يجوز أن تُوقع نسخة الحكم الإلكترونية يدوياً، إذا رأى الرئيس ضرورة لذلك.4- يُثبت الرئيس والقضاة توقيعاتهم الإلكترونية في أول كل عام قضائي، وتُحفظ في النظام المعلوماتي الإلكتروني.5- يجوز للخصوم ووكلائهم أن يستخرجوا صور من نسخة الحكم الإلكترونية بعد أداء الرسوم المقررة." أنظر للرباط التالي: https://elaws.moj.gov.ae/UAE-MOJ_LC، تاريخ الزيارة 2021/5/19، الساعة 7 م.

⁸⁶ محمد الترساوي، مرجع سابق، ص 96.

هذه الجلسات كلها أو بعضها عن طريق الوسائط الإلكترونية، وذلك بما يتوافق مع طبيعة العمل في تلك المحاكم⁸⁸.

وقد عرف التنفيذ الإلكتروني بأنه: مجموعة من الاجراءات الالكترونية المنفذة لمنطوق الحكم أو القرار بواسطة وحدات مختصة تقوم بجمع المعلومات المتعلقة بالمنفذ ضده وهي غالباً معلومات مالية، وايجاد الحلول المالية من خلال استعمال الوسائل الالكترونية المعتمدة في دوائر المعلومات القضائية بهدف الوصول إلى تنفيذ أسرع لهذه الأحكام⁸⁹.

⁸⁸ المادة (21) و(24) من القرار الوزاري رقم (260) لسنة 2019، في شأن الدليل الإجرائي لتنظيم التقاضي باستخدام الوسائل الإلكترونية والاتصال عن بعد في الإجراءات المدنية في دبي.

أنظر للرباط التالي: https://elaws.moj.gov.ae/UAE-MOJ_LC، تاريخ الزيارة 2021/5/19، الساعة 7 م

⁸⁹ يونس الرياحي، العدالة الرقمية وعدم هدر الزمن القضائي، مجلة البوغاز للدراسات القانونية والقضائية، المغرب، 2021، العدد 12، ص 362.

المبحث الثاني: آثار التقاضي عن بعد والدول التي أخذت به:

سيبقى استخدام تكنولوجيا الاتصال عن بعد خاضعا للاعتبارات الدستورية والقانونية الواجبة، فالتقاضي عن بعد يجب أن يتحقق فيه مبادئ التقاضي العادل كشفهية المرافعة وعلانية الجلسات وغيرها. وسوف نبين في هذا المبحث آثار التقاضي عن بعد في المطلب الأول ونتناول تجارب الدول العربية والأجنبية التي أخذت بهذا النظام في المطلب الثاني.

المطلب الأول: آثار التقاضي عن بعد:

على الرغم من المساعي الدولية للاستعانة بنظام التقاضي الإلكتروني، إلا أن هناك مخاوف فيما يتعلق بجذواه وإذا كان من شأنه أن يسهم في رفعة القضاء أم أن ذلك سيكون على حساب الضمانات المكفولة للمتقاضين، وفي هذا المطلب سيتم دراسة الآثار الايجابية والآخرى السلبية الناجمة عن تطبيق هذا النظام أولاً، ومن ثم سيتم تناول أثره على ضمانات التقاضي العادل ثانياً في فرعين:

الفرع الأول: الآثار الايجابية والسلبية للتقاضي عن بعد:

إن الإقبال يتزايد من قبل السلطات العدلية على تقنية المحكمة المرئية من خلال خدمات الاتصال فهذه التقنية تشهد نجاحاً جعل الإقبال عليها يتزايد بهدف تطوير وتسريع عمل الجهات المختصة بمرفق العدل، فتبني نظام التقاضي عن بعد له العديد من المزايا والآثار الايجابية، ولكن يحفه العديد من المخاطر، لذا سوف نتناول مزايا تبني هذا النظام وسلبياته على النحو الآتي:

أولاً: الآثار الايجابية:

1-مغادرة النظام الورقي واستخدام النظام الإلكتروني: الأمر الذي يؤدي إلى تقليل كمية الملفات الورقية،

فالإجراءات تتم إلكترونياً الأمر الذي يسهل الاطلاع عليها، وهي المرجع القانوني عند النزاع، فالوثائق الإلكترونية أكثر مصداقية وأسهل في اكتشاف أي تغيير.

2- توفير الوقت والجهد: فلا حاجة لحضور الأطراف إلى المحكمة، الأمر الذي يقلل من اكتظاظ المحاكم، ويقضي على الاعمال الروتينية مثل إيداع ملف الدعوى وقيدها مما يوفر الوقت.

3- تخفيض التكاليف: إذ يؤدي إلى تقليل عدد الموظفين المطلوبين للعمل في الإدارة، فضلا عن الاستغناء عن كميات الأوراق والأدوات المكتبية المستخدمة في أداء الخدمات .

4- تحقيق الشفافية: فالتعامل مع الادلة أفضل من التعامل مع الانسان فهي لا تفرق بين متقاض و اخر لمظهره او لمركزه الاجتماعي كما انه لا يمكنها تلقي الرشوة لتغليب طرف على اخر⁹⁰. وترى الباحثة أن ممارسة أعمال التفتيش القضائي يكون أيسر إلكترونياً، إذ بإمكان المفتش القضائي الدخول على الموقع المخصص للقاضي، والنظر في عدد القضايا المنجزة، وطبيعة الأحكام، بل ويمكنه الحضور المباشر للجلسات القضائية عبر الإنترنت، وهو في مكانه دون الحاجة لتكبد عناء السفر، أو الانتقال لمقر القاضي. كما أن هذا النظام يحقق امكانية بسط الرقابة على اعمال المحامين من خلال الاتصال الالكتروني بين المحكمة ونقابة المحامين، فمثلا يمكن للمحكمة معرفة إذا ما كان المحامي عضو أم لا في النقابة.

5- سهولة سداد المصاريف والرسوم القضائية: إذ تحل وسائل الدفع الالكتروني محل الدفع النقد العادي.

6- تخفيف الضغط على القضاة: بادخار نشاط القضاة وجهودهم الذي يهدر في تهدئه الخصوم وتقديم الطلبات وتبادلها بين الخصوم، وزيادة عدد الدعاوى التي ينظرها القاضي في اليوم الواحد، فالتنقل هو من أهم الاسباب المؤدية إلى بطء المحاكمات⁹¹.

⁹⁰ صفاء اوتاني، مرجع سابق ص 180.

⁹¹ خالد ابراهيم، التقاضي الالكتروني-الدعوى الالكترونية واجراءاتها امام المحاكم، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007، ص 37.

7-زيادة كفاءة الخدمة القضائية: فيمكن الاستفادة من خبرات خارج السلك القضائي، من أمثال أساتذة الكليات، وذلك من خلال استشارتهم في بعض القضايا. كما ان هذا النوع من التقاضي، تجعل أطراف الدعوى في حالة من الاتزان اللفظي والسلوكي، والالتزام بالأنظمة⁹².

ثانياً: الآثار السلبية:

1-الانخفاض المحتمل للمهن القانونية غير الإلكترونية : فجميع المهن القانونية يجب أن تقوم بتوفير أدوات وأجهزة تقنية وتدريب للكوادر المهنية للتعامل مع هذه التقنيات، الأمر الذي قد لا يكون في وسع العديد.

2-إزالة الطابع المادي في مسائل ذات أهمية ومثيرة للنزاع :فإذا تم إصدار أمر بالدفع ، وأرسل الطلب الكترونياً فيمكن أن يحدث خطأ يتعلق باختصاص المحكمة. لذا نجد أن الإبقاء على دائرة قضائية تقليدية بجانب الدوائر الرقمية أمر لا غنى عنه، كما يجب نشر ثقافة القانون الرقمية، حتى يتمكن أي شخص من مباشرة قضاياها دون اللجوء إلى محامي.

3-انتشار الفيروسات بين الاجهزة الالكترونية: مما قد يؤدي إلى اتلاف كل محتويات برامج الحاسوب، بالإضافة إلى ظهور أعمال القرصنة على اجهزة الحاسوب ومحاولات خرق تلك الاجهزة⁹³.

الفرع الثاني: أثر تطبيق نظام التقاضي عن بعد على ضمانات ومبادئ التقاضي العادل:

من المسائل التي تتفق عليها اغلب التشريعات المنظمة لإجراءات التقاضي، وجود مجموعة من المبادئ الأساسية في التنظيم القضائي لحماية الحقوق والدفاع عنها، وإقامة العدل في المجتمع. وأصول النظام القضائي في فلسطين لا تخرج عن هذا الإطار، ولذلك فإن من المهم بيان أثر تطبيق نظام التقاضي عن بعد على ضمانات ومبادئ التقاضي، فسوف نقوم ببيان أثره سواء كان من ناحية ايجابية أو سلبية، على النحو التالي:

⁹² حازم الشريعة، مرجع سابق، ص 65.

⁹³محمود مختار محمد، المقترضات اللازمة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات لتيسير إجراءات التقاضي المدني، بحث مقدم الى المؤتمر العملي الدولي الحادي عشر، جامعة أسيوط، مصر، 2017، ص 33.

1- أثر التطبيق على قاعدة البت في أجل معقول:

إن تأخير حصول المواطنين على حقوقهم ظلم ومساس بحق الدفاع. وإن سرعة البت في القضايا يدعم ثقة المتداعين في نزاهة القضاء، كون ان استغرق مدة غير مبررة قد يؤدي إلى ضياع وزوال بعد الأدلة أو الوقائع سواء من الناحية الفعلية او من ذاكرة الشهود التي قد تذهب أو تتلاشى مع الزمن، فالبطء القضائي يشكل عائقاً في تحقيق تقاضي عادل. فحقوق الأفراد مرتبطة بمبدأ الأجل المعقول، أي الفصل في القضايا خلال مدة معقولة دون تأخير⁹⁴.

وتجد الباحثة أن الاستعانة بالتكنولوجيات الحديثة يتفق مع ضمانات ومبادئ التقاضي، على اعتبار ان جميع دعاوي يجب الفصل فيها على وجه السرعة والسرعة أصبحت تعد من المبادئ الإجرائية؛ على اعتبار أن أغلب التشريعات أصبحت تتجه إلى تبسيط واختصار التعقيدات الاجرائية، دون المساس ب ضمانات التقاضي التي تحميها بعض الاجراءات لأن السرعة شرعت لخدمة العدالة فيجب تحقيق التوازن بين سرعة وتبسيط الاجراءات وبين الحفاظ على حقوق و ضمانات المتقاضين في المراعاة الاجراءات التي تضمن حقوقهم، كون أن الهدف هو الوصول إلى تقاضي عادل، لذا ينبغي عدم التوسع في الأخذ بهذا المبدأ على اطلاقه عند تطبيق نظام التقاضي عن بعد بل يجب مراعاة الاجراءات القضائية التي شرعت لحماية حقوق المتقاضين بشكل يضمن حسن سير العدالة.

فضمانات التقاضي تحتاج إلى مدة زمنية لا تتفق مع السرعة، لذا فإن أي اقتراح أو تعديل في التشريعات من شأنه أن يؤدي إلى المساس بمدة الاجراء، فنحن لا نعارض فكرة تقصير مدة التقاضي، لكن ذلك يجب أن يأخذ بعين الاعتبار ضرورة الموازنة بين المدة التي يحتاج ان يستغرقها لإجراء وبين صحة وعدالة الحكم. هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أنه لا يمكن تقييد والزام القاضي بمدة معينة لاصدار الأحكام دون مراعاة المدة التي تلزم

⁹⁴ هشام بلاوي، المحاكمة عن بعد و ضمانات المحاكمة العادلة، مجلة رئاسة النيابة العامة، العدد 1، المغرب، 2020، ص 32.

الاجراء دون مبرر. وهو من حسنات استخدام التقنيات في التقاضي، كون ان لكل قضية ظروفها الخاصة التي تختلف في درجة تعقيدها والوقت اللازم لنظرها.

لذا فإن الباحثة تؤيد رفض اطالة أمد التقاضي دون أي مبرر ونظر النزاع خلال " مدة معقولة" لاختصار الوقت بشكل يأخذ بعين الاعتبار ظروف كل قضية السرعة في الإجراءات المدنية فاستخدام التكنولوجيا يسهم في اختصار الوقت الذي تستغرقه عادة تبادل المذكرات والملفات الذي يعد اهداراً للوقت، كالتشككية، لذا فإن تطبيق هذه الفكرة يحتاج لتوفير أجهزة وتحمل تكلفتها، الأمر الذي قد يخل بميزان العدالة كون بعض الخصوم غير قادرين على توفيرها⁹⁵.

2- أثر تطبيقه على مبدأ علنية الجلسات:

أي عرض جلسات المحكمة أمام أعين الجميع، ونجد أن التحقق من هوية المدعي عليه أمام الجميع وفي ضبط القضية في اول جلسة وكل هذه الضمانات يمكن مراعاتها والحرص عليها بصورة الكترونياً، حيث يتم عرض جميع الإجراءات من خلال الصورة والصوت.

فترى الباحثة: أنه يجب تجهيز قاعة الجلسة بجهاز لعرض جلسات الدعوى وتسجيلها امام الجميع حتى يتسنى للجميع الحضور الكترونياً، من خلال انشاء رابط خاص تحت مسمى ايقونة علانية الجلسة على موقع نظام المحكمة، إلا اذا تقرر جعلها سرية فعند ذلك يجب ايقاف التسجيل. فيجب تصميم موقع المحكمة بشكل يسمح بتسجيل وقيود الدعوى بصورة الكترونية، وبشكل يسمح أيضاً بالوصول للمعلومات والاجراءات المتعلقة بملف الدعوى من خلال الاستفسار من الموظف المختص⁹⁶.

⁹⁵ صفاء أوتاني، مرجع سابق، ص 103.

⁹⁶ عصماني ليلي، مرجع سابق، ص 220.

3- أثر تطبيقه على مبدأ الحضور أو المواجهة بين الخصوم:

يجب أن يتاح للجميع امكانية حضور جميع الجلسات حتى تكون المرافعة علنية. وفي هذا الشأن ترى الباحثة: أنه من خلال شاشة الحاسوب الخاص بالمحكمة او موقع المحكمة يستطيع الجميع مشاهدة المتداعين والتحقق من هوياتهم أمامهم عبر الشاشة، بصورة تسمح للجميع مراقبة سير العدالة بالحضور والمشاهدة.

1- مبدأ مجانية القضاء

فالدولة يجب ان تتكفل بتحمل نفقات التقاضي بدلاً من المتقاضين، فلا يتحمل هؤلاء أجور القضاة أو تكاليف تجهيز وإعداد المحاكم بكل متطلبات القضاء.

وترى الباحثة في هذا الشأن، أن الدولة في نظام التقاضي عن بعد، لا زالت ملزمة أيضاً بتحمل كافة نفقات وتكاليف التقاضي، فلا يغير من الامر شيئاً كون الدعوى الكترونية، فعلى الدولة تجهيز البنى التحتية للمحاكم والمكاتب وكافة الأجهزة الإدارية، بالوسائل التقنية والبرامج اللازمة لعملية التقاضي عن بعد، بالإضافة إلى العمل على تدريب وتأهيل الكوادر العاملة في المجال القضائي لذلك، وتوفير الوسائل والمعدات اللازمة لتحقيق ذلك، بما يكفل امكانية اللجوء للقضاء عن بعد لكل المواطنين على حد سواء.

5- أثر تطبيقه على مبدأ شفوية الاجراءات وفوريته واستمرارها دون انقطاع:

الوقائع تتغير مع الزمن والادلة والتفاصيل قد تخفي وتمحي مع الزمن، والحكم لا يجب ان يبني على شهادة شاهد متردد وغير واثق من شهادته بسبب المدة، الأمر الذي يقلل من قيمة هذه الشهادة عند وزن قيمتها⁹⁷.

وترى الباحثة: أن الأخذ بمبدأ الشفوية في التقاضي عن بعد يجب أن يكون بعد استنفاد امكانية المواجهة لكون أن سماع الأقوال بشكل شفهي ومباشر لم يعد بالإمكان، لان الأخذ بمفهوم شفوية الاجراءات يتطلب أن يكون

⁹⁷ حاتم البكري، مبدأ الشفوية في المحاكمة، مجلة الحقوق والعلوم القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، عدد 49، 2015، ص 569.

بالإمكان سماع الشهود أصلاً، كون أن الحكم يصدر بناء على ما يقدم للمحكمة من بينات، ولذلك برز مصطلح الحضور الالكتروني في التقاضي عن بعد.

أما بالنسبة لمبدأ المواجهة بين الخصوم، فإن استخدام التقنيات الحديثة يمكن أن يمس روح القانون، فقد يؤثر على اقتناع القاضي لأن حضور الشاهد شخصياً والاستماع لشهادته يمكن القاضي من تقدير شهادته وقياس انفعالاته بصورة افضل من الاستماع لشهادته عبر التقنيات الحديثة التي لا تسمح بملاحظة انفعالاته⁹⁸.

6-مبدأ استقلال القضاء: أي أن يمارس القضاة عملهم في ظل سيادة القانون، فلا يخضعون إلا لله ولضمايرهم، ولا يجوز التدخل في شؤونهم أو محاولة التأثير عليهم من أي جهة ؛ بهدف إقامة العدل.

وقد أكد الدستور الفلسطيني على هذا المبدأ في المادة 51 منه فقال: "القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ولا يجوز لأي سلطة التدخل في القضاء أو شؤون العدالة".

وفي هذا الشأن ترى الباحثة، ان التقاضي عن بعد لا يتعارض مع هذا المبدأ، بل بالعكس فالتقاضي عن بعد أضمن لعدم تدخل الأفراد في شؤون القضاة، فالقضاة يمارسون وظيفتهم في الفصل في الخصومات بعيداً عن الخصوم، بصورة تقلل من امكانية التأثير عليهم، بطريقة أو بأخرى، فيكونون بعيدين عن نقاط الضغط والتأثير عليهم، بما يسمح لهم بالحكم في دعاوى وفقاً لما تمليه عليهم ضمائرهم بشكل مستقل.

7-آثر تطبيقه على مبدأ المساواة بين الخصوم.

فقد نصت المادة 6-1 من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والمواطن، على أن: " لكل شخص الحق في أن تسمع قضيته بصورة عادلة وعلنية وفي غضون فترة زمنية معقولة، من قبل محكمة مستقلة ومحايده . "

⁹⁸ محمد صابر احمد، " دور الحاسب الآلي في تيسير إجراءات التقاضي " ، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة طنطا، 2012، ص32.

الوصول إلى الإنترنت، يجب أن يكون متاحاً للجميع، الأمر الذي يتطلب ضرورة توفير الأجهزة والادوات التقنية لكل مواطن، حتى لا يحرم من حقه باللجوء للقضاء، فجزء كبير من المواطنين لا يمتلكون هذه المعدات ولا يستطيعون امتلاكها⁹⁹.

لذلك ترى الباحثة أن من المهم عدم حصر العدالة للمواطنين المالكين للأجهزة والمعدات التقنية. فالتقاضي عن بعد يجب أن يكون خياراً للأطراف الا عند توفير هذه المعدات لدى جميع المواطنين.

8- مبدأ التقاضي على درجتين.

ويقصد بهذا المبدأ اتاحة الفرصة للخصم الذي خسر دعواه، ولو في جزء من حقه، أن يعرض النزاع أمام محكمة أخرى أعلى درجة من المحكمة التي فصلت فيها لتفصل فيها من جديد.

وفي الدعاوى الالكترونية يمكن ذلك بالطعن بالقضية كما هو وارد في قانون أ.م.م، ولكن من خلال الوسائل التقنية، عن طريق تقديم الطعن بالحكم بموجب لائحة طعن تقدم للمحكمة الالكترونية الأعلى درجة لتتظر من قبلهم، من خلال تقديم الطعن الكترونياً على الموقع المخصص للمحكمة الأعلى درجة، ليتولى الموظف تدوين الطعن، وإحالاته للمحكمة الالكترونية المختصة الأعلى درجة، لتتولى النظر والفصل فيه، بما يتفق والقانون.

9- أثر تطبيقه على قاعدة حق الدفاع:

هناك رأي أن الاستعانة بالتقنيات الحديثة في التقاضي، يلغى روح القانون، كونه يؤثر على قناعة القاضي في تقدير الأدلة والاجراءات التي تتم من خلالها. ونجد في هذا الصدد أن استخدام التقنيات الحديثة في التدوين والتبليغ الالكتروني، والاطلاع على ملف الدعوى، لا يؤثر على حقوق المتقاضين ولا يمس المبادئ الاساسية للتقاضي، بينما يمكن أن يكون لها أثر على قناعة القاضي في الأدلة عند النزاع في المحتوى، فمثلاً من السهل تغيير الرسالة الالكترونية وتحويرها عدى عن الفايروسات والاختراقات التي قد تتعرض لها.

⁹⁹ يوسف عوض، خصوصية القضاء عبر الوسائل الالكترونية، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، 2012، ص 357.

وهذا الأمر الذي يطرح اشكالية في غاية الأهمية في هذا الصدد، ألا وهو كيفية حماية الإجراءات المسجلة

الالكترونية الذي يعد ضماناً لسير اجراءات التقاضي بصورة أمنة، وفق ضمانات ومبادئ التقاضي العادل¹⁰⁰؟

فالاعتماد على التقنيات الحديثة خلق قلقاً وتخوفاً حول أن البيانات والملفات الخاصة بالدعاوى لم تتعرض للتحويل أو التغيير اثناء تقديمها. لذا لا بد من توفير الحماية التقنية للإجراءات المسجلة الكترونياً: ويقصد بالحماية التقنية مجموعة الوسائل والإجراءات اللازم توفيرها لضمان حماية المعلومات من الاخطار التي تعطل عملية التعدي على البيانات والسجلات الالكترونية فضلاً عن إمكانية الوصول الى تحديد مرتكب هذه الافعال.

لذا يجب العمل على انشاء برامج لإنشاء نسخ عن كافة ملفات الدعوى المقدمة المحفوظة، من خلال تشفير البيانات واعتماد التوقيع الالكتروني. او باستخدام نظام المفتاح الخاص ويقصد به أن مصدر الرسالة والمرسل اليه يستخدمان نفس مفتاح التشفير لفك رموزها، وقبل ارسال الرسائل المشفرة يتم ارسال مفتاح التشفير الى المرسل اليه بطريقه آمنة ليتمكن من فك الشفرة . أو باستخدام الجدران نارية للتحكم بنقاط الدخول ما بين الشبكة والمستخدمين. أو من خلال تأمين خصوصية المعطيات والبيانات بحيث، لا تستخدم المعلومات في غير الغرض المرخص به من صاحب المعلومة. فيتم حمايتها من محاولات التبديل أو التغيير أو المحو مع ضمان التحقق من شخصية المرسل أو المستقبل.

كما يجب الاحتفاظ بنسخ من الملفات والمستندات، ويجب ان تكون سرية فيمنع نسخها او الاطلاع عليها الا بإذن من النيابة العامة او المحكمة. كذلك يجب توفير حماية جزائية، وذلك بإيراد العقوبات الجزائية وبإصدار قوانين خاصة كقانون لمكافحة الجرائم التقنية للمعلومات، وكذلك يجب وضع الاحكام التي تحكم مقدمي الخدمة. كما يجب تجريم الاعتداء على بيانات المحكمة¹⁰¹.

¹⁰⁰ طه عيساني، التوقيع الالكتروني كآلية لحماية المعاملات الالكترونية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، المجلد

6، العدد 1، 2019، ص 44.

¹⁰¹ عبد الحكيم رزوق، الجرائم المعلوماتية في التشريع المغربي، منشورات سلسلة الشؤون القانونية والمنازعات مرصد الدراسات والأبحاث، الرباط، 2017، ص 81.

وفي الختام ومما سبق تؤكد الباحثة أن من المهم أن نميز مرة أخرى، بين ما هي المكاسب التي يجب أن تنتقل عن طريق الوسائل التقنية، وما تبقى في العلاقات المباشرة بين الأفراد. وبمعنى آخر يجب التمييز بين ما يمكن التخلي عنه في الإجراءات العادية، إلى ما يمكن ان يتم إلكترونياً. فنجد أنه يبدو من الممكن السماح بتطوير نظام التقاضي عن بعد بين المحامين والكتابة والقضاة، ولكن من غير المعقول محوها بصورة كلية، لذا نحن نسعى نحو التكامل بالنظامين لا للتفاضل بينهما، لأنه لا يمكن الزام الجميع بهذا النظام فيجب جعله أمراً اختيارياً وفقاً لتقدير القاضي في حالات معينة، وفق شروط واجراءات يجب تنظيمها بما يتفق مع طبيعة كل حالة، بشكل يخضع لرقابة محكمة النقض الفلسطينية.

وعلى الرغم من مميزات استخداما لتقنيات الحديثة في المجال القضائي، إلا أن الآلة لا يمكن ان تحل محل خبرة وحكمة رجال القضاء المتمرسين بشكل كامل. فالحكم الصادر عن الآلة يمكن التشكيك في قيمته. لذا فإننا نرى أن غياب العنصر البشري كاملاً في القضية ينتج عنه عدالة بلا إنسانية، لذا يجب اجتماع قاض في القضية يساعده الحاسوب وذلك دون أن يحل أحدهما محل الآخر فيما هو أهل له.

فالتقنيات الحديثة ليست العلاج الكافي لكافة المشاكل التي تكتنف العمل القضائي، فهي تنقل الإشكاليات التي تثيرها الإجراءات المعتادة من الحيز الحقيقي إلى العالم الافتراضي، ولا يعنى ذلك أننا ضد استخدام التقنيات الحديثة في المجال القضائي بسبب الحسنة الكثيرة التي يتمتع بها؛ لكننا نحتاج لقانون اجرائي يتلائم معها ونحتاج لحلول قانونية، لأن العمل يظهر الثغرات والقصور والاشكاليات التي يجب العمل على معالجتها لأننا لسنا مع التمسك بالإجراءات التقليدية والشكليات، لان الجمود عائق أمام التطور، إلا أن هذا التطور لا يجب ان يبنى على حساب الضمانات والمبادئ الأساسية التي شرعت حماية لحقوق المتقاضين.

المطلب الثاني: الدول التي أخذت بنظام التقاضي عن بعد

اختلفت الدول في طبيعة المستوى الذي وصلت إليه في انتهاجها لنظام التقاضي عن بعد، وهو ما سنسلط عليه الضوء في هذا الجزء من الدراسة، للبحث في الدول التي أخذت هذا النظام المعتمد على وسائل التكنولوجيا في نظر الدعوى والفصل فيها، لذا سنتناول تجارب وتطبيقات الدول على المستوى الدولي في (الفرع الأول)، ثم سوف نقوم بالاطلاع على تجارب البلدان العربية التي أخذت بهذا النظام في (الفرع الثاني) من هذه الدراسة.

الفرع الأول: المستوى الدولي:

1-الصين:

واجهت الصين باعتبارها أولى الدول التي تعرضت لجائحة كورونا، تحديات فرضها الوباء، لذا عملت على اتخاذ عدة تدابير للتعامل مع هذه الجائحة ومن بين هذه التدابير المتخذة، التباعد الاجتماعي الذي أصبح مفروضاً على الجميع، وكان السعي إلى كيفية كفالة حق الناس في الوصول إلى العدالة، أحد أهم الأهداف التي سعت لها الصين، لذا تبنيها الصين نظام التقاضي عن بعد، اي نقل إجراءات المحاكم بما في ذلك تقديم القضايا، وتقديم مستندات المحكمة ، وتبادل الأدلة، والاستماع ، وإصدار الحكم وحتى النفاذ عبر الإنترنت لتعزيز الوصول إلى العدالة بشكل أكبر. فعلى سبيل المثال، وفقاً لمحكمة الشعب العليا في الصين، خلال الفترة من 3 فبراير إلى 30 ابريل 2020، كان هناك 5.579 مليون قضية تم رفعها، ومن بين تلك الحالات ما تم رفعها إلكترونياً، وتم إجراء 16.6% من 1.50 مليون جلسة استماع خلال هذا الوقت عن بُعد.

ولقد سارعت المحاكم الصينية بالاستعداد للتحديات الناشئة عن الوباء بانتهاج استراتيجية لبناء نظام "محاكم ذكية" من خلال استخدام الابتكارات التكنولوجية لتقديم خدمات "سريعة" و"عادلة" لمواطنيها. وقد أنشأت محكمة الشعب

العليا في شرق الصين منصة شاملة عبر الإنترنت¹⁰². وتستوعب هذه المنصة أيضًا جلسات الاستماع عبر الإنترنت (عبر مؤتمرات الفيديو) بعد أن تقوم الأطراف بتسجيل الدخول باستخدام "رمز تجريبي" مخصص لهم .

وقد تمت أول محاكمة عبر الفيديو تتعلق بالوباء وقعت في محكمة في مقاطعة جيانغسو في 7 فبراير، حيث اتهم المدعى عليه بالادعاء الكاذب كونه كان قادرًا على توفير كمية معينة من أقنعة الوجه الجراحية للضحايا ثم جني أرباحًا من تلفيقه. وقد أجريت المحاكمة عن بعد مع القضاة والمدعين والمدعى عليه والمحامين المدافعين الجالسين في أربعة أماكن مختلفة . ومن الواضح أن نهج جلسة الاستماع عبر الإنترنت مكن من إنهاء هذه القضية في الوقت المناسب مع تجنب الاحتجاز المطول غير الضروري للمدعى عليه. وقد طورت المحاكم الصينية أيضًا تطبيقات العدالة ("التطبيقات") التي وفرت وصولاً أسهل إلى العدالة، خاصة للشباب الذين اعتادوا على استخدام الهواتف المحمولة للقيام بأنشطة يومية مختلفة . على سبيل المثال، طورت SPC تطبيق " Mobile " " Micro Court " وتم نشره في جميع المحاكم في الدولة، ويدعم هذا التطبيق المستخدمين لتنفيذ الملفات عبر الإنترنت والمحاكمة عن بُعد، وتبادل الأدلة عبر الإنترنت، ووظائف التقاضي الأخرى ذات الصلة¹⁰³.

2-فرنسا:

بدأ العمل في إنشاء التقاضي عن بعد في فرنسا من منتصف عام 2007 م، حيث تم إبرام اتفاق بين وزارة العدل والمجلس الوطني لتقانة المحامين حول الاتصالات الإلكترونية بين المحاكم والمحامين، ووضع شبكة اتصال بين الطرفين، حيث يتم تزويدها بجهاز المسح الضوئي (السكرانر)، ونظام الرقمنة، وذلك لتمكين المحامي من الاطلاع على الملف ومتابعة الإجراءات وإرسال واستقبال الرسائل الإلكترونية المتعلقة بالوثائق والإجراءات مع كتابة الضبط دون أن ينتقل إلى مبنى المحكمة. كما عملت وزارة العدل الفرنسية إلى تحقيق نظام تقاض عن

¹⁰² للمزيد أنظر للرابط التالي: http://www.zjsfgkw.cn/art/2018/2/12/art_420_405.html تاريخ الزيارة: 2021/9/20، الساعة 8 ص.

¹⁰³ للمزيد أنظر للرابط التالي: http://www.legaldaily.com.cn/zt/content/2020-05/26/content_8204452.htm تاريخ الزيارة: 2021/9/20، الساعة 9 ص.

بعد شامل من خلال تجهيز المحاكم والمجالس الفرنسية بكاميرات، وذلك تمهيداً لنقل جلسات المحاكمة بالصوت والصورة¹⁰⁴. وبالنظر إلى تطبيقات القضاء عن بعد في فرنسا، نجد أنه مر بالمراحل التالية:

-بدأ العمل في فرنسا عام 1999م، على تنفيذ التقاضي عن بعد، من خلال إطلاق مشروع يتعلق بالقضايا الخاصة، التي ينظرها مجلس الدولة الفرنسي، والذي يعرف بنظام (المنتيل)، وينصب فقط على التبادل الإلكتروني للمذكرات القانونية بين المحامين. وبعض القضايا الخاصة بالأجانب.

-ثم تم طرح برنامج البريد الإلكتروني، ليحل محل نظام (المنتيل) ، بحيث يستطيع أطراف الدعوى من خلال رقم تعريفى ورقم ملف الدعوى يتم تزويدهم اياها من خلال البريد الإلكتروني، لمتابعة حالة قضاياهم في جميع مراحل الدعوى .وقد بدأ تطبيق هذا النظام بصورة فعلية عام 2004م، وذلك أمام بعض المحاكم في مدن فرنسا. وبهذه الصورة، يلاحظ أن فرنسا شهدت تطوراً هائلاً في نطاق التقاضي عن بعد، الذي جاء إثر طرح مشروع برنامج البريد الإلكتروني، ومشروع اختبار الإجراءات عن بعد أمام القضاء الإلكتروني، واللذان كانا لهما الأثر في التقاضي في فرنسا. وفي هذا الخصوص، أصدر مجلس الدولة الفرنسي في عام 2003، تقريراً بعنوان (تطبيق الإجراءات عن بعد أمام القضاء، يبين فيه أهمية الانتقال نحو لامادية الإجراءات القضائية، نظراً لأهمية استخدام التكنولوجيا بين أطراف الدعوى، ولتطوير عمل المحاكم¹⁰⁵).

3- إيطاليا:

كذلك اخذ التشريع الايطالي بهذه التقنية، بموجب المرسوم بقانون رقم (306) لسنة 1992 والمعدل بقانون رقم (356) لسنة 1992، والذي أجاز سماع إفادات الشهود والمتعاونين مع العدالة شفهيّاً، ضد عصابات المافيا من

¹⁰⁴ ليلي عصماني، "نظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية"، مجلة الفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد 13، 2016، ص 221.

¹⁰⁵ موسى شحادة، الإدارة الإلكترونية وإمكانية تطبيقها في رفع الدعوى أمام القضاء الإداري بالبريد الإلكتروني، مجلة الحقوق القانونية الاقتصادية، مصر، العدد 1، 2010، ص 571.

الأماكن السرية التي يتواجدون فيها، وقد تم التوسع في تطبيق هذه التقنية، بمقتضى القانون رقم (11) لعام 1998، بشأن قواعد المشاركة في الدعوى العامة عن بعد في الاجراءات القضائية، والذي أجاز استخدام هذه التقنية في سماع أقوال المتهمين أيضا أثناء التحقيق¹⁰⁶.

الفرع الثاني: المستوى العربي:

1-الأردن:

أنشأت وزارة العدل الأردنية موقع للخدمة الإلكترونية القضائية، يتضمن بوابة التقاضي، حيث يمكن من خلال هذه البوابة الدخول إلى التنظيم القضائي في الأردن، ويشتمل الموقع الإلكتروني على خدمات إلكترونية قانونية كالاستعلام عن المعاملات القضائية، والمعلومات المتعلقة بالدعاوى المقامة أمام المحاكم في الأردن بكافة أنواعها ودرجاتها، وجدول للجلسات حسب التاريخ المحدد، وهو ما وفر لأطراف الدعوى ووكلائهم الحصول على المعلومات المطلوبة في أقل وقت ممكن ودون الحاجة للانتقال . كما تتضمن هذه البوابة خدمة حاسبة الرسوم، والمتعلقة باحتساب رسوم كافة الدعاوى إضافة إلى رسم تنفيذها. ويتأتى ذلك إعمالاً لنص المادة (6) من نظام استعمال الوسائل الإلكترونية في الإجراءات القضائية المدنية، والتي نصت على أنه: "توفر الوزارة لكل محامٍ حساباً إلكترونياً على بوابتها الإلكترونية يعتمد لغايات تسجيل الدعاوى القضائية والتنفيذية والطلبات وإيداع اللوائح وقائمة البيانات وسائر المخاطبات والأوراق القضائية والتنفيذية".

كما يمكن القول أن وزارة العدل الأردنية ومن خلال موقعها الإلكتروني قد توجهت إلى نظام يشبه التقاضي عن بعد، وذلك من خلال استعلامات الجمهور والمحامين، تتيح هذه الخدمة للجمهور الاستعلام عن الدعاوى القضائية الخاصة بهم وذلك من خلال البحث عن طريق رقم الدعوى واختصاصها المكاني والقضائي في النظام الخاص بالوزارة . كما ويتمكن المواطنون والشركات والمؤسسات والمحامون من معرفة تفاصيل عديدة للدعاوى خاصتهم ومنها معرفة تاريخ الجلسة القادمة وآخر جلسة، وأسباب التأجيل للجلسة القادمة، إضافة إلى تصنيف

¹⁰⁶ محمد الترساوي، مرجع سابق، ص 69.

الدعوى¹⁰⁷. وتمنح هذه البوابة الإلكترونية المحامين الاستعلام عن القضايا والطلبات من خلال الاسم والرقم الوطني إذا كان وكيلًا في هذه القضايا من خال اسم مستخدم وكلمة مرور يتم تزويدهم بها عند التسجيل من خلال الموقع، كما يتمكن المحامي من مشاهدة مرفقات الدعوى المؤرشفة ومنها محاضر الجلسات وآخر ما تم من إجراءات على القضية التنفيذية. فالمحامي يتمكن من الاستعلام عن الدعاوى الخاصة به، بل تمنحه هذه البوابة أيضاً إمكانية تسجيل الدعاوى والطلبات إلكترونياً، مع إمكانية دفع الرسوم المحددة إلكترونياً¹⁰⁸.

إلا أننا نجد من خلال ما ذكر أعلاه، أن التجربة الأردنية في استخدام نظام التقاضي عن بعد، لا زال في بداياته، كون ان ما وصلت إليه يقتصر على إمكانية متابعة الدعوى ودفع الرسوم وتقديم الطلبات ولا يشمل إجراءات الدعوى والمرافعة وتقديم الأدلة، كما لم يتم اصدار قانون خاص ينظم تلك المسائل بشكل مفصل، وكان تطوره قاصراً في هذا المجال على المحاكم الإدارية وهي خارج نطاق بحثنا.

2- الامارات العربية المتحدة:

كان بداياته من خلال الموقع الإلكتروني للنيابة العامة في إمارة دبي، وهو عبارة عن نظام إلكتروني خاص بشكاوى المتقاضين وإجراءات التقاضي، وبإمكانهم عبر هذا النظام الحصول على المعلومات المتوافرة باستمرار عن الدعاوى المعروضة على المحاكم في دبي، كما يستطيع المحامي إرسال لوائح الدعوى مباشرة إلى القسم المسئول عن تسجيل الدعاوى، ودفع الرسوم عن طريق وسائل الدفع الإلكترونية، كما بالإمكان متابعة الخصوم للدعاوى الخاصة بهم ومعرفة وقائع الجلسات بعد الانتهاء منها دون الحاجة لمراجعة المحامين للحصول على معلومات منهم. ويتأتى هذا التوجه تبعاً لما تضمنه القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2006 بشأن المعاملات

¹⁰⁷ موقع الخدمة الإلكترونية القضائية لوزارة العدل الرابط التالي: <http://www.moj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=164> تاريخ

الزيارة: 2022/5/20، الساعة 3 ص.

¹⁰⁸ أنظر للرابط التالي: <http://services.moj.gov.jo> تاريخ الزيارة: 2022/5/20، الساعة 5 ص.

والتجارة الإلكترونية، حيث توسع في ليشمل استخدام الوسائل الإلكترونية في النظام القضائي، خاصة ما تضمنته المادة (24) منه¹⁰⁹.

3- الجزائر:

فقد تبنت الجزائر في عام 2013 استراتيجية "إلكترونية وطنية"، فقد اهتم المشرع الجزائري بإصلاح قطاع العدالة وتحسين أداءها، عن طريق إصدار قوانين تتيح لمؤسسات العدالة استخدام التقنية، واستعمال آليات متطورة على شاكلة مرفق عمومي إلكتروني، يقدم خدماته بشكل عادي مع سرعة ونوعية في الخدمات. وقد تم استخدام تقنية المحادثة المرئية في ربط المقاضاة من المحكمة العليا ومجلس الدولة بباقي المجالس والمحاكم القضائية، كذلك في اللقاءات الدورية بين رؤساء المجالس، والغرف والنواب العامون مع القضاة في المناطق البعيدة¹¹⁰.

4- المغرب:

فقد تضمنت المسطرة الجنائية في المادة (347) منها استخدام تكنولوجيا الاتصال عن بعد في الاجراءات الجنائية، اذ أجازت للمحكمة أن تأمر بناء على طلب النيابة العامة بسماع شهادة الشهود باستعمال تقنيات الاتصال عن بعد (تقنية الفيديو كونفراس) شريطة أن يكون حضور الشاهد للمحكمة او مواجهته بالمتهم أو دفاعه من شأنه تعريض حياته أو سلامته الجسدية أو حياة أحد أفراد أسرته أو أقاربه أو سلامتهم الجسدية للخطر أو مصالحهم الأساسية وأن توجد دلائل على ذلك وهذا ما جاء في مقتضي نص المادة المشار إليها (: إذا كانت هناك أسباب جدية تؤكد دلائل على أن حضور الشاهد للإدلاء بشهادته أو مواجهته مع المتهم من شأنها أن تعرض حياته أو سلامته الجسدية أو مصالحهم الأساسية جاز للمحكمة بناء ملتمس النيابة العامة ان تأذن بتلقي شهادة بعد إخفاء هويته بشكل يحول دون التعرف عليه كما يمكنها الإذن باستعمال الوسائل التقنية التي تستعمل في تغيير الصوت من أجل عدم التعرف على صوته أو الاستماع إليه عن طريق تقنية الاتصال عن بعد¹¹¹.

¹⁰⁹ ماجد العدوان، مرجع سابق 2020، ص 96.

الموقع الرسمي لوزارة العدل الجزائرية على الرابط التالي: تاريخ الزيارة، 2021/9/21، الساعة 4 م. <https://www.mjjustice.dz/ar/>

¹¹¹ القانون المغربي رقم 22/01 الصادر بمقتضى الظهير، المؤرخ 3 أكتوبر 2002.

الخاتمة:

ان العمل بنظام التقاضي عن بعد سلاح ذو حدين، فيمكن لاستخدام التكنولوجيا في عملية التقاضي أن يجلب مساهمات قيمة، فبالرغم من وجود تجارب بالفعل للتقاضي عن بعد، إلا أننا لا نؤمن ان غياب التدخل البشري بشكل كامل عن الدعوى ينتج عنه عدالة بلا انسانية، لذا أياً كانت التكنولوجيات المستخدمة لن تشكل الحل النهائي لكافة اشكاليات التقاضي، لذا علينا ملائمة العمل بين الانسان والآلة، وبين نظام التقاضي التقليدي ونظام التقاضي عن بعد فكلهما مكمل للأخر. وبعد أن شارفت دراستنا على الانتهاء، لا بد لنا أن نسطر ما توصلنا إليه من نتائج فيها، وما تمخض عنها من مقترحات عسى، أن تساعد المشرع الفلسطيني في تطوير تشريعاته.

أولاً: النتائج:

- 1- يعد مفهوم التقاضي عن بعد مفهوماً حديثاً ظهر نتيجة ظهور التكنولوجيا الحديثة.
- 2- اقتصر المشرع الفلسطيني تنظيمه للتقاضي عن بعد، في جزئية المعاملات التي تستخدم الوسائل الإلكترونية.
- 3- يجد التقاضي عن بعد أساسه القانوني في التشريع الدولي من خلال الاتفاقيات والمؤتمرات والمعاهدات الدولية.
- 4- يمكن تطبيق نظام التقاضي عن بعد باستبعاد القواعد التقليدية بإصدار قانون جديد، أو تطويع القواعد التقليدية.
- 5- يتطلب التقاضي عن بعد؛ انشاء وبرمجة نظام قضائي معلوماتي بمستلزمات تقنية وبشرية مغاير للنظام التقليدي.
- 6- للتقاضي عن بعد مميزاته وسلبياته، فيمكن ان يكون مكمل للقضاء العادي، لا بديل عنه.
- 7- ما يكفل الحل النهائي لمشاكل النظام التقاضي التقليدي، ليست التكنولوجيا وحدها وإنما الحلول القانونية الجديدة.

8-تباينت تجارب الدول التي أخذت بالتقاضي عن بعد، فبعضها أصبح فيها واقعاً نشطاً كالصين والامارات العربية، وتجارب البعض الآخر؛ ما زالت خجولة، فالنظام يحتاج لمزيد من الدراسات لتطويره والنهوض به.

التوصيات:

في ختام البحث، تتقدم الباحثة بتوصياتها موجّهة اياها للمختصين ولكل من يهمه الأمر؛ ليقوم كل منهم بدوره من خلال مسؤولياته؛ للمساهمة في نهضة قضائية مأمولة، وعلى النحو التالي:

أولاً: للسلطة والحكومة وجهاز الإدارة القضائية:

1-خلق منظومة قضائية تكاملية، يجوز فيها، اللجوء لنظام التقاضي عن بعد الى جانب نظام المحاكمة التقليدي كتدبير استثنائي، بهدف تمكين مرفق العدالة من مواصلة مهامه المنوطة به وهي الفصل في النزاعات.

2-ضرورة إنشاء موقع الكتروني (منصة للعدالة الرقمية) شامل لبرنامج الكتروني موحد لكافة المحاكم يتم فيه ادخال بيانات بقيم الدعاوى ونسبة الرسوم، مدعم بشبكة ذكية شاملة لمكتبة الكترونية وبوابة للقوانين والتشريعات والمبادئ القانونية عليها. لزيادة نجاعة وفاعلية تطبيق نظام التقاضي عن بعد.

3-تفعيل برامج التأهيل والتدريب الخاصة بالتعلم عن بعد للاستفادة من الخبرات والكوادر القضائية عن بعد، من خلال اعطاء دورات مكثفة في علوم الحاسوب ونظم الاتصال وبرامج المواقع الالكترونية.

4-تبني برامج للمراقبة والقياس على العمل القضائي الرقمي وتجهيز البنى التحتية التي يقوم عليها هذا النظام واتخاذ تدابير وقائية لعملية التعدي على البيانات بما يضمن سريتها وأمنها، بالاعتماد على تقنيات التشفير الإلكتروني للمعلومات والمواقع الإلكترونية وغيرها من الطرق السابق ذكرها.

5- ربط المحاكم مع قاعدة بيانات مديرية الأحوال المدنية والتي توجب على الأشخاص تزويدهم في بريدهم الإلكتروني الرسمي، لغرض إخطاره بضرورة مطالعة بريده الإلكتروني الذي اعتمده كعنوان بريد الكتروني مختار ورسمي له للتبليغ القضائي الإلكتروني.

ثانياً: للمشرع الفلسطيني:

- 1- سن قانون للتقاضي عن بعد، يتفق مع القواعد والمبادئ العامة يكون فيه لكل دعوى الكترونية ملف ورقي أيضاً. ينظم آلية إجراءات الدعوى باستخدام الوسائل الإلكترونية.
- 2- سن قانون ينظم ادخال تقنيات الاتصال عن بعد ضمن اجراءات الاثبات في قانون البيئات الفلسطينية، ويعطي الأدلة الإلكترونية أو المقدمة بوسيلة الكترونية ولمحاضر الجلسات الإلكترونية التي تثبت فيها اقوال الشهود وقرارات الاثبات في الدعوى الإلكترونية حجية مساوية لنظائرها التقليدية، متى استوفت الشروط والأحكام.
- 3- سن قانون يتضمن إنشاء وتنظيم المحكمة الإلكترونية، تمنح القضاة سلطة النظر بالدعاوي واصدار الأحكام القضائية، بناء على اجراءات التقاضي الإلكترونية.
- 4- تعديل واستحداث نصوص قانونية تنظم اجراءات التبليغ ومكانه ووقته وكيفيته بشكل يتواءم مع استحداث نظام التقاضي عن بعد وطبيعته.
- 5- اضافة تعديلات في القانون بتضمين قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية الفلسطيني نصاً يُعتمد بموجبه البريد الإلكتروني كأحد الوسائل التي يتم بموجبها تبليغ الخصوم.
- 6- تعديل واستحداث نصوص قانونية تتضمن ملاءمة دور المحامي مع التقاضي عن بعد، عبر إلزامية التمثيل بمحامي في الدعاوى الإلكترونية، حفاظاً على حقوق المتقاضين، وتسهيلاً للإجراءات القضائية.

7-تشریح ما یجعل الجلسات التي تتم عن طریق وسائل الاتصال علنية ما لم یقرر جعلها سرية، ما عدا جلسة النطق في الحكم فيجب أن يكون علنياً حتى لو تقرر جعلها سرية، مراعاة لمبدأ العلنية الذي نصت عليه المادة (3) من قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم 5 لسنة 2000م.

8-تشریح ما یصنع التمييز بين ما يمكن التخلي عنه في الإجراءات العادية، إلى ما يمكن ان يتم إلكترونياً. وجعل الهدف التكامل بين النظامين لا للتفاضل بينهما.

9-توفير حماية جزائية بقانون، یضع إطار عام لأبرز صور الجرائم المقترفة عبر الوسائل الالكترونية، وإصدار قانون لمكافحة الجرائم التقنية للمعلومات ليتم تطبقه على البيانات والمعطيات القانونية التي يتم تبادلها في العالم الافتراضي.

ثالثاً: توصيات للباحثين القانونيين:

تنشيط حركة البحث القانوني في مواضيع التقاضي عن بعد ودراسة مواطن الخلاف بينه كنظام وبين التقاضي التقليدي بهدف الوصول الى حلول قانونية تضمن استمرار تطوير المنظومة القضائية واستيعابها لما هو جديد في العالم الافتراضي.

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر:

قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم 5 لسنة 2001 المنشور في العدد 38 من الوقائع الفلسطينية بتاريخ 2001/9/5.

قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم 2 لسنة 2001 المنشور في العدد 38 من الوقائع الفلسطينية بتاريخ 2001/5/12.

قانون البيّنات في المواد المدنية والتجارية رقم 4 لسنة 2001-العدد 38 المنشور في الوقائع الفلسطينية بتاريخ 2001/10/5.

القرار بقانون بشأن المعاملات الالكترونية رقم 15 لسنة 2017 المنشور في العدد 3 من الوقائع الفلسطينية بتاريخ 2017/12/3.

قانون المعاملات الإلكترونيّة رقم 85 لسنة 2001 المنشور في الجريدة الرسمية الأردنيّة بتاريخ 2001/12/31.
نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على الخط:

http://www.un.org/arabic/documents/basic/rome_statute.pdf

القانون النموذجي بشأن التجارة الالكترونية على الخط: <https://www.uncitral.org>

القانون النموذجي بشأن التوقيعات الالكترونية على الخط: <https://www.uncitral.org>

قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية رقم 3 لسنة 1996 المنشور في العدد 12 من الوقائع الفلسطينية بتاريخ 1996 /4/23.

القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة: رقم A/RES/51/162 على الخط:

<http://www.un.org/arabic/documents/GARes/51>

القانون النموذجي بشأن التجارة الالكترونية، على الخط: <https://www.uncitral.org>

القانون النموذجي رقم (162/51) الصادر من الامم المتحدة بشأن التجارة الالكترونية، الصادر في 1996/12/16.

القانون النموذجي رقم (80/56) الصادر من الامم المتحدة بشأن التوقيع الالكتروني، الصادر في 2001/12/12م.

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يوم 15 نوفمبر 2000م.

القرار الوزاري رقم (260) لسنة 2019، في شأن الدليل الإجرائي لتنظيم التقاضي باستخدام الوسائل الإلكترونية والاتصال عن بعد في الإجراءات المدنية في دبي.

القانون الجزائري لعصرنة العدالة رقم (03-15) لسنة 2015، والمنشور في لجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 40.

المراجع

أولاً: الكتب الفقهية:

الياس ناصيف، العقود الدولية-العقد الالكتروني في القانون المقارن، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009.

أحمد هندي، التقاضي الالكتروني-استعمال الوسائل الالكترونية في التقاضي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2014 م.

أحمد الحروب، السندات الرسمية الالكترونية، دار الثقافة، عمان، 2010.

حازم الشرعة، التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية، دار الثقافة، الأردن، 2010.

خالد ابراهيم، التقاضي الالكتروني-الدعوى الالكترونية وإجراءاتها امام المحاكم، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007.

خالد ابراهيم، حجية البريد الالكتروني في الاثبات، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2008.

خالد علي، التقاضي الكترونيا أمام المحاكم الاقتصادية المصرية طبقاً للقانون 146 لسنة 2019، دفاع للقانون وأعمال المحاماة، 2021.

ستار محمود دودين، الإطار القانوني للعقد المبرم عن طريق شبكة الانترنت، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

سيد أحمد محمود، دور الحاسوب أمام القضاء المصري والكويتي، نحو الكترونية القضاء والقضاء الالكتروني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012.

ضياء نعمان، الغش المعلوماتي الظاهر والتطبيقات، سلسلة الدراسات القانونية في المجال المعلوماتي، مطبعة الوراقة الوطنية، مراكش المغرب، 2011.

محمد الترساوي، تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الالكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2013.

محمد منصور، المسؤولية الالكترونية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2006، ص 66.

عبد الحكيم رزوق، الجرائم المعلوماتية في التشريع المغربي، منشورات سلسلة الشؤون القانونية والمنازعات مرصد الدراسات والأبحاث، الرباط، 2017.

علاء التميمي، الدليل الالكتروني في الاثبات المدني، دار النهضة العربية، الاسكندرية، 2010.

فاروق الاعرجي، المحكمة الجنائية الدولية نشأتها وطبيعتها ونظامها الأساسي، دار الخلود للصحافة، لبنان، 2012.

فتحي عزت، الأدلة الالكترونية في المسائل الجزائية والمعاملات المدني والتجارية -الأدلة الالكترونية -

الإثبات الالكتروني في المواد المدنية والتجارية، دار الفكر والقانون، المنصورة، 2010.

نصيف الكرعوي، التقاضي عن بعد، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2017.

يونس عرب، العقود الالكترونية انظمة الدفع والسداد الالكتروني، بلا ناشر، 2003.

ثانياً: الرسائل العلمية:

أسعد فاضل منديل، التقاضي عن بعد، دراسة قانونية، جامعة القادسية، العراق، 2014.

جحا حورية، اجراءات المحاكمة عن بعد، رسالة ماجستير، جامعة زيان عاشور، الجلفة 2020.

حاتم البكري، مبدأ الشفوية في المحاكمة، مجلة الحقوق والعلوم القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، عدد

49، 2015.

محمد الترساوي، الكترونية القضاء بين النظرية والتطبيق، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، 2019.

محمد حامد، أحكام التبليغ القضائي الالكتروني، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2021.

محمد صابر أحمد، دور الحاسب الآلي في تيسير اجراءات التقاضي، رسالة دكتوراه، جامعة طنطا، 2012.

محمد العسلي، أحكام اجراء الشهادات بالوسائل الحديثة، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، 2011.

محمود مختار محمد، المقتضيات اللازمة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات لتيسير إجراءات التقاضي المدني، بحث

مقدم الى المؤتمر العملي الدولي الحادي عشر، جامعة أسيوط، مصر، 2017.

يوسف عوض، خصوصية القضاء عبر الوسائل الالكترونية، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، 2012.

ثالثاً: مجلات ودوريات وابحاث علمية منشورة:

أحمد محمود، الحماية القضائية عن طريق الإعلان القضائي عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد 3، الجزء 1، 2018.

أسعد فاضل منديل، التقاضي عن بعد، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 7، العدد 21، العراق، 2014.

أمل عوض، تحديات العدالة الرقمية أمام المحاكم المدنية، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، عدد 2، مجلد 5، 2020.

ترجمان نسيم؛ مداح حاج علي، آلية التقاضي الإلكتروني في البيئة الرقمية، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 5، العدد 2، جامعة يحيى فارس المدنية، الجزائر، 2019.

حايطي فاطيمة، نظام التقاضي الإلكتروني بين تحسين جودة العمل القضائي وتحديات الفضاء الرقمي، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، العدد 1، المجلد 7، 2021.

رباب عامر، التقاضي في المحكمة الإلكترونية، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، العدد 25، 2019.

ليلى عصماني، "نظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية"، مجلة الفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد 13، 2016.

صفاء أوتاني، المحكمة الإلكترونية: المفهوم والتطبيق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 1، 2012.

طه عيساني، التوقيع الإلكتروني كآلية لحماية المعاملات الإلكترونية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، المجلد 6، العدد 1، 2019.

عبد الله الصاوي، تكنولوجيا القضاء وتطوير إجراءات التقاضي المدني "دراسة تحليلية في القانون المصري والاماراتي"، مجلة قطاع الشريعة والقانون العدد 12، 2021.

عرشوش سفيان؛ بدغيو أمال، التقاضي الإلكتروني ودوره في ضمان سير مرفق العدالة خلال جائحة كوفيد 19، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية لجامعة عباس لغرور خنشلة، الجزائر، المجلد 6، العدد 3، 2021.

عبد العزيز الغانم، المحكمة الإلكترونية، دار جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2017.

مراد دنبار، التقاضي عبر الوسائط الإلكترونية في التشريع المغربي والمقارن، مجلة القانون والاعمال، جامعة الحسن الأول، المغرب، العدد 7، 2017.

موسى شحادة، الإدارة الإلكترونية وإمكانية تطبيقها في رفع الدعوى أمام القضاء الإداري بالبريد الإلكتروني، مجلة الحقوق القانونية الاقتصادية، مصر، العدد 1، 2010.

نصيف الكرعاوي؛ هادي عبد علي، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل، العراق، العدد 1، المجلد 8، 2016.

نهى الجلا، المحكمة الإلكترونية، مجلة المعلوماتية، السنة الخامسة، العدد 147، دمشق، 2010.

هادي حسين الكعبي ونصيف جاسم الكرعاوي، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية، العدد الأول، السنة الثامنة، 2016.

هشام بلاوي، المحاكمة عن بعد وضمانات المحاكمة العادلة، مجلة رئاسة النيابة العامة، العدد 1، المغرب، 2020.

وهيبة رابح، خصوصية إجراءات التقاضي إلكترونياً، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة الواد، الجزائر، المجلد 1، العدد 2، 2017.

يونس الرياحي، العدالة الرقمية وعدم هدر الزمن القضائي، مجلة البوغاز للدراسات القانونية والقضائية، المغرب، 2021، العدد 12.

رابعاً: مواقع الكترونية:

خالد ابراهيم، التقاضي الإلكتروني، تاريخ الزيارة: 2022/3/8م، الساعة 3م، على الخط:

www.kenanaonline.com

التقاضي الإلكتروني أو نحو إرسال المحامي بالفاكس، مقالة موجودة على موقع منتدى المحامي الكويتي، تاريخ

الزيارة 2020/12/8 الساعة 7 ص، على الخط: www.lawyerkuwait.com

عبد الفتاح حجازي، النظام القانوني للحكومة الإلكترونية - الكتاب الثاني: الحماية الجنائية والمعلوماتية للحكومة الإلكترونية، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2007، تاريخ الزيارة 2022/4/26، الساعة 5 م، على

الخط: www.f-law.net.

نواف الزهراني، المحكمة الإلكترونية في عصر تكنولوجيا المعلومات، مقالة موجودة على موقع جريدة الرياض،

تاريخ الزيارة 2020/12/8 الساعة 8 م، على الخط: www.alriyadh.com

ناصر بن داوود، حوسبة التقاضي " المحكمة الإلكترونية"، مقالة على موقع مركز الدراسات القضائية:

التخصصي، تاريخ الزيارة 2022/7/22، الساعة 9 م، على الخط: www.cojess.com.

ماريا اسكندر البدري، التقاضي والمحاكم الالكترونية، مجلة الحوار المتمدن، تاريخ الزيارة 2021/1/21، الساعة

3م، على الخط: www.m.ahewar.org/s.asp

سهى عريقات، "الطبيعة القانونية للدليل الإلكتروني في مجال الإثبات الجنائي"، جامعة القدس، بحث دراسات

عليا، تاريخ الزيارة 2022/7/23، الساعة 4م، على الخط: <https://ar.wikipedia.org>

عمر يونس، الدليل الرقمي، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، 2006، تاريخ الزيارة 2022/5/25،

الساعة 2م، على الخط: <http://www.for>

يسرى الكعري، التقاضي الإلكتروني بين رهان تحديث الادارة القضائية وتحديات كورونا، مجلة مغرب القانون،

2020، ص 26.

حكم محكمة النقض الفرنسية، الصادر بتاريخ 2017/2/21، مقال بعنوان: محكمة النقض تنتصر للتطور التكنولوجي على حساب اجراءات المحامين، على الرابط: www.marocolaw.com ، تاريخ الزيارة: 2022/5/15، الساعة 1ص.

عادل يحيى، التحقيق والمحاكمة عن بعد، دار النهضة العربية، مصر، 2006، ص 92.

الفهرس:

ث.....	إهداء
أ.....	الشكر والتقدير
ب.....	التقاضي عن بعد
ب.....	إعداد جمانة نجيب "محمد موسى" أبو رجب التميمي
ب.....	إشراف: د. عبد الناصر شريف
ب.....	ملخص
د.....	Remote litigation
د.....	Prepared by Joanna Najib "Muhammad Musa" Abu Rajab Al-Tamimi
د.....	Supervision: Dr. Abdel Nasser Sharif
د.....	The Abstract
1.....	مقدمة:
2.....	أهمية الدراسة:
2.....	أهداف الدراسة:
3.....	اشكالية الدراسة
3.....	اسئلة الدراسة:
3.....	حدود الدراسة:
4.....	منهجية الدراسة:
5.....	الفصل الأول: التقاضي عن بعد
5.....	المبحث الأول: ماهية التقاضي عن بعد
7.....	المطلب الأول: الأسس القانونية للتقاضي عن بعد وأهم خصائصه
7.....	الفرع الأول: الأسس القانونية للتقاضي عن بعد
11.....	المطلب الثاني: صعوبات التقاضي عن بعد:
11.....	الفرع الأول: الصعوبات التقنية
15.....	المبحث الثاني: متطلبات ووسائل تطبيق التقاضي عن بعد
15.....	المطلب الأول: متطلبات التقاضي عن بعد
15.....	الفرع الأول: المتطلبات البشرية للتقاضي عن بعد
17.....	الفرع الثاني: المتطلبات التقنية:
19.....	المطلب الثاني: المحكمة الالكترونية كوسيلة للتقاضي عن بعد:
19.....	الفرع الأول: ماهية المحكمة الالكترونية:
20.....	الفرع الثاني: متطلبات المحكمة الالكترونية:
25.....	المبحث الأول: دعوى التقاضي عن بعد
26.....	المطلب الأول: تحريك وتبليغ الدعوى الالكترونية:

28	الفرع الأول: اقامة الدعوى:
31	الفرع الثاني: التبليغ القضائي الالكتروني:
37	المطلب الثاني: تداول جلسات الدعوى عن بعد:
37	الفرع الأول: ادارة جلسات الدعوى الالكترونية:
43	الفرع الثاني: الحكم الدعوى وتنفيذه:
48	المبحث الثاني: آثار التقاضي عن بعد والدول التي أخذت به:
48	المطلب الأول: آثار التقاضي عن بعد:
48	الفرع الاول: الآثار الايجابية والسلبية للتقاضي عن بعد:
50	الفرع الثاني: أثر تطبيق نظام التقاضي عن بعد على ضمانات ومبادئ التقاضي العادل:
58	المطلب الثاني: الدول التي أخذت بنظام التقاضي عن بعد
58	الفرع الاول: المستوى الدولي:
61	الفرع الثاني: المستوى العربي:
64	الخاتمة:
64	أولاً: النتائج:
65	التوصيات:
68	قائمة المصادر والمراجع:
68	المصادر:
69	المراجع
69	أولاً: الكتب الفقهية:
71	ثانياً: الرسائل العلمية:
76	الفهرس: